الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٠٧**

الثلاثاء، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/68/716/Add.11).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/68/716/Add.11، التي يبلّغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه بعد صدور مذكرته الواردة في الوثيقة A/68/716/Add.10، سدَّدت اليمن المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

مشروع القرار (A/68/L.57/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٦/٦٨ في إطار البندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، في جلستها العامة الـ ٣٢ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونظرت في البند ١٤ من جدول الأعمال، بالاقتران مع البندين ١١٨ و ١٢٥ من جدول الأعمال، المعنون ''إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات''، وفي الجلسة العامة الـ ٥٤ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات لكي يعرض مشروع القرار A/68/L.57/Rev.1.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

السيد جورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذه المقدمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أود في البداية أن أعرب عن تقديري لجميع الدول الأعضاء في المجموعة والدول الأخرى على التزامها الذي ساعد على تحسين مشروع هذا القرار الهام (A/68/L.57/Rev.1)، وهو ما يدل على التزامها الحقيقي ببناء نظام مالي دولي تتسم قواعده بالعدل والإيجابية نحو تحقيق التنمية، وتعزيز تحالف عالمي حقيقي سيمكّن البلدان النامية من تحقيق التنمية المستدامة.

كما أود أن أشكر ممثلي الدول الأعضاء الموجودين بيننا اليوم، وأخص بالذكر السيد هكتور ماركوس تيمرمان وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، على حضوره بيننا.

ويسرّ مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تقدم مشروع القرار A/68/L.57/Rev.1، المعنون ”نحو إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“. ويشدد الجزء الخاص بالمنطوق في مشروع القرار، في جملة أمور، على الأهمية الخاصة لإيجاد حلّ حسن التوقيت وفعال وشامل ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها الشاملين للجميع؛ وهو يدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تجنب أزمات الديون من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، بالتعاون مع القطاع الخاص، بغية التوصل لحلول مقبولة للجميع؛ ويقرر، من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية، كونها مسألة ذات أولوية خلال دورتها الـ ٦٩، وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية واعتماده مع رؤية تضمّ، من بين جملة أمور، زيادة فعالية النظام المالي الدولي واستقراره والقدرة على التنبؤ باتجاهاته، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف للجميع والتنمية المستدامة، وفقاً للظروف والأولويات الوطنية؛ كما يقرر أيضاً تحديد طرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية واعتماد نص الإطار القانوني المتعدد الأطراف واعتماده في الجزء الرئيسي من دورتها الـ ٦٩، قبل نهاية عام ٢٠١٤.

مابرحت المناقشة مستمرة منذ عام ١٩٧٠ بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون للنظام المالي الدولي آلية لتناول إعادة هيكلة الديون السيادية. قبل ١٢ عاما، في المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، أعرب قادتنا عن التزامهم بالعمل لإيجاد آلية دولية من أجل إعادة التفاوض على الدين. وقطع التزام مماثل في المؤتمر الثاني الذي عقد في الدوحة في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، في ختام المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أكدنا من جديد على أهمية استكشاف ”نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية“ (القرار ٣٠٣/٦٣، الفقرة ٣٤). وقدمت آنذاك لجنة خبراء عينها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين توصيات محددة من أجل إنشاء محكمة دولية للإفلاس. وعلى مدى سنوات عديدة، عكست تقارير الأمين العام بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية إصرارا على أهمية تناول هذه المسألة وقدمت توصيات بشأن إنشاء آلية محددة. كما ينظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المسألة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي.

وفي العقد الماضي، دعت مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تقديم مقترحات بشأن وضع إطار قانوني لإعادة هيكلة الديون السيادية. وفي حزيران/يونيه في مدينة سانتا كروث دي لا سييرا، بوليفيا، اتفق رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين على الحاجة الملحة إلى أن ينظر المجتمع الدولي في خيارات لإنشاء آلية دولية لتسوية الديون تكون فعالة وعادلة ومستقلة ودائمة وموجهة نحو التنمية، وحضوا جميع البلدان على تعزيز المناقشات بشأن هذا الهدف في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى ذات الصلة والإسهام فيها.

وكما يشير التقرير الأخير للأمين العام (A/69/167)، فإن أزمات الديون الأخيرة والدعاوى المطولة التي رفعها الرافضون من حاملي السندات ضد الأرجنتين أدت إلى مناقشات دولية مكثفة بشأن ضرورة إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية لتحسين الكفاءة والنزاهة والتنسيق في إعادة هيكلة الديون السيادية. واليوم فإن الأرجنتين هي التي تعاني، لكن العديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو قد عانت في الماضي جراء التصرفات المؤسفة ذاتها بالضبط، وسوف يعاني آخرون إن لم نفعل شيئا. إن الديون وإعادة هيكلة الديون لا تشكلان ببساطة مجرد مشكلة مالية أو قانونية أو بشأن الاختصاص القضائي. إنها مشكلة تهم العالم بأسره، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. إنها ترتبط بالنمو والتنمية وحقوق الإنسان. إن عدم وجود آلية منظمة يشكل أحد الإخفاقات الرئيسية للهيكل المالي الدولي الحالي، الأمر الذي يؤدي إلى تأخيرات طويلة في إعادة هيكلة الديون ونتائج غير عادلة وخسارة في القيمة لكل من المدينين والدائنين، من بين مشاكل أخرى.

على المجتمع الدولي أن يدرك أنه لا يمكن المضي في طريق نحو النمو أو تشجيعه عندما تكون الديون التي لا يمكن تحملها سيفا مسلطا عليه. ولذلك ينبغي أن يكون العنصر الأساسي في أي عملية لإعادة هيكلة الديون هو تحديد القدرة الحقيقية على السداد. وإن لم تتم معالجة ذلك بشكل ملائم، فإن عملية إعادة الهيكلة الأصلية ربما تحتاج إلى مزيد من الوقت والمزيد من الهيكلة، وهو ما يمكن أن يؤثر بصورة أكبر على النمو وعلى الدائنين حسني النية.

وتشعر مجموعة الـ ٧٧ والصين بقلق بالغ إزاء ما يطلق عليه الدعاوى المرفوعة من جانب الصناديق الانتهازية. تواجه عمليات إعادة هيكلة الديون والقدرة على تحمل الديون في حد ذاتها في الوقت الحاضر مخاطر كبيرة، تتعلق بتصرفات المضاربين الساعين إلى تحقيق أرباح طائلة من البلدان التي تتعامل مع التزامات ديون مفرطة وعمليات سداد، مما يجعلها في حالة ضعف. مابرحت إدارة الديون السيادية تُشكِّل قضية بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية سواء باعتبارها مصدرا للقلق في العقود الماضية وسببا للجدل في السنوات الأخيرة نتيجة أنشطة الصناديق الانتهازية. كشفت التطورات الأخيرة في هذه الأنشطة والأمثلة عليها النقاب عن طابع هذه الصناديق القائم على المضاربة والجشع، وهي تشكل خطرا على جميع عمليات إعادة هيكلة الديون في المستقبل بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه لا ينبغي السماح للصناديق الانتهازية بإصابة جهود البلدان النامية في هذا المجال بالشلل، ولا ينبغي أن تعلو مطالباتها على حقوق الدول في حماية شعوبها بموجب القانون الدولي.

وبينت الأحداث الأخيرة أيضا أن النهج التعاقدية المخصصة القائمة على السوق لحل مسألة الديون السيادية غير كافية للتعامل مع هذه الأزمات، ويمكن أن تؤدي إلى سلاسل تعاقبية من الدعاوى، وما يصاحبها من آثار متلاحقة في سوق الدين. وكما قلنا، فإن الحالة التي نتناولها اليوم تؤثر على كل بلد من البلدان النامية أو المتقدمة النمو، وتبين أن نهج السوق ينطوي على إخفاقات وثغرات يتعين معالجتها على وجه السرعة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد من جديد على أن منظمة الأمم المتحدة تضطلع بالدور المحوري في قضايا التنمية هذه وما يتصل بها من مسائل وتمتلك الشرعية اللازمة للتعامل معها. ونؤكد مجددا أن الجمعية العامة هي المكان المناسب لمناقشة الشؤون الاقتصادية والمالية والبت في أفضل سبل المتابعة والبدائل لتلبية الاحتياجات ومواجهة التحديات في القرن الحادي والعشرين. وما زال يتعين حل المشاكل المنهجية التي تواجه الاقتصاد العالمي. ما زال يتعين بلوغ

أهداف رئيسية لم تتحقق، وعلينا أن نكثف كل جهودنا في هذا المجال. لا يسعنا أن نظل مجرد متفرجين حتى تنشأ حالة أخرى ويجري تذكيرنا مرة أخرى بأهمية اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أشكر بصفة خاصة جمهورية الأرجنتين، نظرا لأنه بسبب الحالة في ذلك البلد فإن المجتمع الدولي فتح عينيه على خطر هائل. ولهذا السبب، تقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار هذا لكي تعتمده الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/68/L.57/Rev.1.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ ساي جين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/68/L.57/Rev.1، المعنون ”نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرتين ٥ و ٦ من مشروع القرار A/68/57/Rev.1، تقرر الجمعية العامة، على سبيل الأولوية خلال دورتها التاسعة والستين، من خلال عملية للمفاوضات الحكومية الدولية، وضع واعتماد إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، بغية زيادة، في جملة أمور، الكفاءة والاستقرار وإمكانية التنبؤ في النظام المالي الدولي، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، وفقا للظروف والأولويات الوطنية، وتقرر تحديد الطرائق للمفاوضات الحكومية الدولية واعتماد نص إطار قانوني متعدد الأطراف في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين قبل نهاية عام ٢٠١٤.

وعملا بالفقرتين ٥ و ٦ من منطوق مشروع القرار، فإنه ما زال يتعين بعد تحديد طرائق التفاوض واعتماد الإطار القانوني المتعدد الأطراف. عليه، وما لم تكن هناك طرائق للإطار، فلن يكون ممكنا تقدير الآثار المالية المحتملة في الوقت الحاضر. ومتى تمكنت الجمعية العامة من تحديد التواريخ والمواصفات والشكل والنطاق والطرائق ذات الصلة في وقت مبكر من الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين، سيقدم الأمين العام تكاليف المتطلبات ذات الصلة وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وبناء على ذلك، فإن اعتماد مشروع القرار A/68/57/Rev.1 لن تترتب عنه أية آثار مالية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يتناول مشروع القرار A/68/57/Rev.1 مشكلة جدية للغاية. فقد استنتج الأمين العام في هذا الصيف ن خلال تقرير عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية أن

> ”الترتيبات المخصصة الدولية لتسوية أزمة الديون، قد ولّدت حالة من عدم الاتساق وعدم القدرة على التنبؤ. إن للمحاكم المختلفة تفسيرات مختلفة للغاية للشرط التعاقدي نفسه، ولا يزال بوسعها أن تفرض أحكاما شتى وعلى نطاق واسع. وبوسع العوامل السياسية وأصحاب المصالح التأثير على نتائج

تلك الأحاكم وإعادة هيكلة الديون، الأمر الذي يعرض الاتساق والإنصاف للخطر.“ (A/69/167، الفقرة. ٥٧)

وترى أيسلندا أنه من الأهمية بمكان أن نستكشف بعناية وفي الوقت المناسب عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. ونعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أثارت هذه المسألة. ومن الأهمية بمكان ألا يعرقل الدائنون التجاريون إعادة هيكلة الديون السيادية بشكل غير معقول، وخاصة عن طريق الصناديق التحوطية والمستثمرين المتخصصين، من قبيل ما يسمى بالصناديق الانتهازية.

ومع ذلك، يبقى السؤال: ما هو المحفل الدولي المناسب لتناول هذه المسألة الهامة؟ ومن الواضح أن هناك حاجة إلى توافق في الآراء على نطاق واسع من أجل التوصل إلى حل مستدام وفعال. ومن الواضح أيضا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل تحقيق هذا التوافق في الآراء. وعليه، فإننا نمتنع عن التصويت على مشروع القرار في هذه المرحلة.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن سوق الديون يشكّل عنصرا هاما من عناصر العلاقات الدولية المعاصرة في مجال الائتمان النقدي. وتحدد استدامتها إلى حد كبير استقرار النظام المالي الدولي برمته. وتشير أزمات الديون الحادة التي شهدتها السنوات الأخيرة بوضوح إلى أوجه القصور في الجهود التي نبذلها، وإلى استمرار وجود ثغرات كبيرة في نظام الرقابة التنظيمية القائم لالتزامات الدين العام.

يؤيد الاتحاد الروسي بصورة نشطة الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على التنبؤ في مجال التزامات الدين العام، وهو على استعداد لتقديم إسهامه العملي في دعم هذه المسألة. ونرى في ذلك الصدد، أن القرار الذي اتخذته مجموعة الـ ٧٧ بشأن إثارة مسألة وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لتنظيم عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية في إطار الأمم المتحدة مبرر وقد تم اتخاذه في الوقت المناسب. وعليه، فإننا نؤيد مشروع القرار A/68/L.57/Rev.1، ونصوت مؤيدين له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب

السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، الجمهورية التشيكية، فنلندا، ألمانيا، هنغاريا، أيرلندا، إسرائيل، اليابان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، إستونيا، فرنسا، جورجيا، اليونان، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا

اعتمد مشروع القرار A/68/L.57/Rev.1 بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل ١١ أصوات، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت (القرار ٣٠٤/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ما تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق استقرار النظام المالي الدولي وتنمية شركائها في جميع أنحاء العالم. ويشكل التمويل أداة بالغة الأهمية لتحقيق النمو والتنمية معا. فمن شأن الوصول إلى أسواق الديون الفاعلة أن يمكّن البلدان النامية من جعل الاستثمارات في الهياكل الأساسية أمرا أساسيا لتنويع اقتصاداتها وتوسيع نطاق قدرتها الإنتاجية. وفي ذلك السياق، تعرب الولايات المتحدة عن أسفها لاضطرارها إلى التصويت معارضة للقرار ٣٠٤/٦٨ لأسباب موضوعية وإجرائية على السواء.

ولا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية على النحو المتوخى في هذا القرار. لأن من شأن إنشاء آلية قانونية لإعادة هيكلة الديون أن يوجد حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية. وإذا ما واجه الدائنون حالة أكبر من عدم اليقين فيما يتعلق بسداد الديون، فإنه لن يكون مرجحا أن يوفروا التمويل اللازم، في حين يرجح توفيرهم لعلاوات تحمل المخاطر الكبيرة، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى عرقلة تمويل البلدان النامية.

لقد بيّنت الخبرة المكتسبة من المناقشة بشأن آلية إعادة هيكلة الديون السيادية في مطلع العقد الأول من القرن الـ ٢٠ تلك الشواغل وخلصت إلى أن إنشاء آلية من هذا القبيل ستكون له نتائج غير مؤكدة إلى حد كبير. وقد آل العاملون على إصدار الديون الخارجية – عن طريق العمل مع شركاء السوق والأعضاء في مجموعة ال ١٠، الذين انتخبوا من أجل اتباع نهج موجهة نحو السوق، بما في ذلك استخدام البنود الشرطية للعمل الجماعي على نطاق واسع – إلى الانخراط في تعزيز القدرات في مجال إدارة الديون في البلدان المقترضة، بدلا عن المهمة التي انتخبوا لأجلها.

والعمل بشأن هذه المسألة المعقدة من الناحية التقنية جارٍ في منتديات أخرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي وهيئات غير حكومية مثل رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية. بدأت هذه

الجهود تؤتي ثمارها بالفعل وهي الأماكن الأكثر ملاءمة لهذا النوع من المناقشة وسبلٌ أفضل لمعالجة هذه المسألة.

كما أن الولايات المتحدة تشعر بقلق إزاء الإجراءات التي تكتنف القرار. يقتضي القرار بوضوح نتيجة نهائية، ألا وهي إنشاء اتفاقية ملزمة أو إطار قانوني، تحول دون مناقشة ملموسة بشأن أسسه الموضوعية. إن محاولة فرض هذا القرار خلال الساعات الأخيرة من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة زادت من إعاقة المناقشة الفعالة وحتّمت إطاراً زمنياً متسارعاً لوضع أي اتفاقية أو إطار قانوني.

وفي الختام، ينبغي للقرار أن يجعل من لديهم شواغل بخصوص الكيفية التي تستخدم منظومة الأمم المتحدة الموارد من خلالها يتريّثون. يؤسس القرار ولاية لعملية باهظة التكلفة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الغياب المتعمد للتحديد وتوقيت تقديمها، مع عدم وجود اللجنة الخامسة في الجلسة وعدم وجود اجتماعات مقررة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذه الدورة، سيعني غياب التدقيق أو استعراض التكاليف الفعّالين. الأعضاء مطالبون بأن يكتبوا صكاً على بياض.

وخلاصة القول، لدينا مجموعة من الاعتراضات على القرار لذلك انضممنا إلى آخرين في التصويت ضده.

السيدة ميانو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشرح السبب وراء تصويت اليابان ضد القرار ٣٠٤/٦٨. إن مسألة الديون السيادية مسألة بالغة الأهمية. وما فتئت اليابان تشارك في المناقشات ذات الصلة وتسهم فيها لدى صندوق النقد الدولي ونادي باريس لسداد ديون الدول ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي محافل أخرى، وسوف نواصل القيام بذلك. كما تقوم اليابان ببذل قصارى جهدها للتعامل مع مسائل الدين الفردي على نحو بنّاء ومثمر.

ومع ذلك، فإن المناقشات بشأن نوع الإطار الذي ينبغي توظيفه للتعامل مع مسألة الديون السيادية أمر يتطلب خبرات ومعارف تقنية، إلى جانب مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. إن الافتقار إلى وقتٍ وإجراءات ملائمة وفعالة للمناقشة تزيد من هذه المشكلة. لذا في هذه المرحلة، عندما تكون هذه المناقشات جارية في منتديات مثل صندوق النقد الدولي، لا يمكن لليابان أن تؤيد قراراً تكون نتيجته الوحيدة المتوقعة هي إنشاء إطار قانوني عام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت. نفتح الباب الآن للإدلاء ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في هذا اليوم، ٩ أيلول/سبتمبر، قبل ٥٠ عاماً، أدلى دبلوماسي أرجنتيني، وهو خوسيه ماريا رودا، ببيان تاريخي أمام لجنة إنهاء الاستعمار شرح فيه معارضة بلدي لجميع أشكال الاستعمار. ومرة أخرى، كما حدث قبل ٥٠ عاماً، جاء الشعب الأرجنتيني إلى الأمم المتحدة لمناقشة موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي والمجتمع الدولي بأسره. ونحن فخورون بأن هذا يحدث نتيجة للفهم العميق الذي تتشاطره البلدان النامية في العالم. لقد جئنا إلى الأمم المتحدة لأننا نرى فيها أكثر المحافل الدولية تمثيلاً، كما أن الجمعية العامة هي المنتدى الديمقراطي بلا منازع، حيث تشارك جميع الدول فيها على قدم المساواة.

أود أن أعرب عن تقديري لقيادتكم، سيدي، بصفتكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وعلى مبادرتكم بعقد هذه الجلسة العامة بما يتفق تماماً مع النظام الداخلي وفي شفافية كاملة. كما نرحب باتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨، المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين. هذا المنتدى لا مثيل له، إذ تمكّن من تسليط الضوء على الآثار المدمرة الناشئة عن التوزيع غير

العادل للثروة العالمية ويمكنه أن يقترح مبادرات قيّمة ترمي إلى بناء عالم يتسم بقدر أكبر من العدالة والحرية وفيه المزيد من التضامن.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بقيادة رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساشا لورنتي سوليز، الذي عبّر عن رغبات مجموعتنا. لن نقبل بالضغط الذي يسبب التشويه، ولن نستسلم لشك الأثرياء وعدم اكتراثهم.

إن التصويت الهام الذي اتخذناه لتوّنا هو أوضح تعبير ممكن عن هذا لتمثيل العالمي. لقد قالت شعوب العالم كلمتها، وقررنا أن الوقت قد حان للشروع في عملية أخلاقية وسياسية وقانونية يمكن أن تضع حداً للمضاربة الجامحة. وبقيامنا بذلك، نختار مساراً عادلاً وقانونياً أرسته أمامنا وسائل المناقشة الجماعية والديمقراطية، مناقشة كهذه، حيث الكل – وأنا أقصد الكل – يكون لهم تصويت وصوت.

إن القرار الذي اتخذ للتو هو أيضاً تعبير صادق عن الأهمية والحاجة الماسة التي تعزوها الأغلبية المطلقة من أمم العالم إلى واقع يتركنا من دون حماية من الممارسات والتجاوزات المرتكبة من جانب المضاربين، بالنظر إلى الثغرة المعيارية في النظام المالي الدولي الراهن. قررنا أن الوقت قد حان لنقدم إلى النظام المالي إطاراً قانونياً لإعادة هيكلة الديون السيادية التي تحترم أغلبية الدائنين وتتيح للبلدان الخروج من الأزمات على نحو مستدام.

بلايين الدولارات تؤول إلى جيوب أصحاب الصناديق الانتهازية بسبب ذلك الفراغ القانوني. إن وجود هذا الفراغ ليس مجرد مصادفة. فمن يعملون في هذا المجال، وهو مربح بشكل فاضح، يستثمرون نسبة مئوية من أرباحهم في الحملات وجماعات الضغط لضمان عدم تغيّر الحال. انعدام وجود إطار تنظيمي قانوني لإعادة هيكلة الديون السيادية مرتبط مباشرة بالفقر، والمرض، والأمية وانعدام الأمن الذي تعاني منه البلدان المسحوقة تاريخياً بسبب الديون الخارجية – وهي بلدان لا يقطنها أحد من أصحاب هذه الصناديق، أو جماعات الضغط التابعة لهم أو محاموهم.

وطوال أكثر من عقد من الزمن، فإن البلدان النامية، فضلاً عن العديد من البلدان المتقدمة النمو التي لا تؤمن بأن كرامة الشعوب ينبغي أن تبقى رهينة اليد الخفية للسوق، ما فتئت تبيّن أن العالم لا يمكن أن يسمح بإعادة هيكلة الديون السيادية لكي تكون رهناً بالسلطة التقديرية للمضاربين أو إرادتهم. ينبغي لنا أن نضع حداً لذلك، حداً يتجاوز مجرد الخطابة والخطوط التوجيهية والمبادئ. منذ أكثر من عقد من الزمن وفي مختلف المنتديات والوكالات التابعة لهذه المنظمة، كانت كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعرب عن الحاجة إلى إطار قانوني يضع قواعد فعالة وشفافة لتحقيق عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية المطلوبة التي يمكن التنبؤ بها.

أودّ أن أوجّه ملاحظاتي بشكل خاص ومع الاحترام الكامل للبلدان التي لم تصوت مع القرار الذي اتخذناهللتو، وعلى وجه التحديد تلك التي تتركّز فيها معظم الأنشطة المالية الدولية. أود أن أذكّرهم بكلمات رئيستنا – الكلمات التي رددتها في الكثير من الأحيان وفي هذا المكان عينه. قالت إننا نعرف جميعاً أن التمويل ليس ممكناً من دون إنتاج. البلد المفلس لا يمكن أن يسدد مستحقاته. والبلدان المتقدمة النمو تستفيد من نمو البلدان النامية، ليس فقط بسبب الحلقة المفرغة التي تبدؤها مزيد من البلدان بانضمامها إلى الطلب العالمي، ولكن على وجه التحديد لأن عالماً أكثر شمولاً وعدالة وأمناً يفترض مسبقاً وجود اقتصاد عالمي أكثر توازناً وأكثر كفاءة. وفي الوقت نفسه، فإننا نعلم جميعاً أن العديد من البلدان على مدى الأعوام الـ ٢٠٠ الماضية قد مرت بالتخلّف عن السداد، وفي نهاية المطاف، احتاجت إلى إعادة هيكلة ديونها السيادية.

ونحن ندرك أيضاً – وهذا واقع ببساطة – أن هناك العديد من الدول التي لديها مستويات من الديون أعلى مما كان لدى الأرجنتين حين دخلنا في التخلّف عن السداد عام ٢٠٠١.

ولذلك، من الواضح أن هناك حاجة كامنة على المدى القصير لأن تستفيد تلك البلدان من نظام عادل ومستدام ويمكن التنبؤ به لإعادة هيكلة الديون السيادية. وأعتقد أيضا أن الوقت قد حان، في ما يتعلق بالاستثمار المالي، للتشديد على أنه، في ضوء حالة الأرجنتين، أصبح عدم وجود إطار قانوني لإعادة هيكلة الديون السيادية مشكلة خطيرة بالنسبة للصناديق الاستثمارية حيث أن معظمها يدرك فوائد احترام أي اتفاق مع غالبية الدائنين. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه لا يوجد ما هو أدل على ضرورة إنشاء إطار تنظيمي قانوني من الحالة التي يمر بها بلدي حيث سمح قاض في هذه المدينة تحديدا لواحد في المائة من الدائنين – وهم المرابون الدوليون المعروفون باسم الصناديق الانتهازية – باحتجاز الأموال التي دفعتها الأرجنتين لنسبة ٩٢,٤ في المائة من الدائنين الذين وافقوا على خطة لإعادة الهيكلة تشكل جزءا من جهود بلدي لإنعاش الاقتصاد.

وقلقنا ليس بجديد حيث سبق الإعراب عنه في محافل أخرى وبكل الطرق الممكنة، على النحو الذي بينه رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين عندما عرض مشروع القرار المُتخذ للتو. فمنذ عام ٢٠٠٣، ونحن نعمل في الأمم المتحدة بخصوص مسألة الديون السيادية وما تشكله من عقبات أمام التنمية المستدامة للشعوب وعدم وجود إطار قانوني ملائم لإعادة هيكلة الديون السيادية.

والقرار الذي اتخذناه اليوم بطريقة ديمقراطية لا يهدف فحسب إلى الإعراب عن مطالب شعوبنا، ولكن أيضا إلى فعل ما يستحقه أبناء شعوبنا، ألا وهو، ضمان حريتهم وسيادتهم وقدرتهم على أن يعيشوا حياة كريمة دون خوف من الوقوع ضحايا للمضاربة والجشع. لقد قررنا أن نغير المستقبل تغييرا جوهريا وأن نحول دون اضطرار المزيد من البشر لأن يدفعوا إلى الأبد، وهم في حالة من الجوع والبؤس، التكلفة الباهظة للامتيازات التي يتمتع بها أصحاب الصناديق الانتهازية، أولئك الأثرياء الأشرار.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد تمكنت من تنظيم العلاقات الدبلوماسية بما في ذلك، على سبيل المثال، استغلال الموارد البحرية والحاجة إلى إنشاء نظام لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وإدانة أسوأ الجرائم على الصعيد العالمي، فكيف كان لنا ألا نتخذ القرار الذي اتخذناه اليوم، أي، إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية؟

وإذ أشيد بأولئك الذين سبقونا، فإنني مقتنع بأننا، من خلال اتخاذ قرار اليوم، قد قطعنا الالتزام المطلوب في الوقت الراهن بالاعتراف بحق كل فرد، لا سيما الأطفال والشباب، في أن يعيش حياة أفضل في الحاضر والمستقبل، وأزلنا أحد الأسباب التي تسهم في توليد العنف الذي نشعر بقلق بالغ إزاءه والذي يدمر السلام الذي تمس حاجتنا إليه. فلنعمل معا من أجل مواصلة بناء عالم ينعم بالحرية والعدل والسيادة.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ينبغي ألا يكون هناك شك في أننا ندرك أهمية إعادة هيكلة الديون السيادية، وهو أمر لا يهم بلدانا معينة فحسب. فقد تضررنا نحن أنفسنا بشدة، سواء على جانب الدائنين أو المدينين. غير أننا، للأسف، وجدنا أنفسنا في موقف لا يسمح لنا بتأييد القرار ٣٠٤/٦٨ المعنون ”نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“، حيث أن لدينا شواغل جدية بشأن مضمونه واعتراضات كبيرة على عملية اعتماده، لا سيما في ما يتعلق بالتعجل في طرح هذا الاقتراح المعقد والنتائج المحددة سلفا التي ينص عليها.

وجنبا إلى جنب مع العديد من الدول الأعضاء الأخرى الممثلة هنا اليوم، فإننا نشارك بنشاط في مناقشات مستمرة تتناول المسائل المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية سعيا إلى إيجاد حلول لها. وعلى وجه الخصوص، نحن نشارك بنشاط في العمل الجاري في صندوق النقد الدولي بشأن الإطار التعاقدي للتصدي لمشاكل العمل الجماعي في سياق إعادة هيكلة الديون السيادية. كما نشارك مشاركة نشطة في نادي باريس وفي المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الديون في ذلك المحفل.

وفي قرار العام الماضي بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، اتفقنا أيضا على أن نطلب إلى الأمين العام أن يقدم

”تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية، وخيارات لتعزيز النهج المتعلقة بآليات إعادة هيكلة الديون وآليات تسوية الديون التي تراعى فيها الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمل الديون“ (القرار ٢٠٢/٦٨، الفقرة ٣٨).

ونتطلع إلى مناقشة ذلك التقرير والتوصيات الواردة فيه.

وعلاوة على ذلك، فإن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة تشدد، في تقريرها الأخير، المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، على أن

”من المهم أن يواصل المجتمع الدولي الجهود الجارية لتعزيز البنية القائمة لإعادة هيكلة الديون السيادية“.

وتشير أيضا إلى

”المناقشات الجارية حول السبل الكفيلة بتحسين إطار إعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان المثقلة بالديون في شتى المحافل وفي مراكز الفكر في مجال السياسات وفي القطاع الخاص“.

غير أننا ولئن كنا نقدر تماما الحلول المتعددة الأطراف ونسعى جاهدين للتوصل إلى حلول توافقية للمشاكل المشتركة، وفيما نقر بخطورة المسألة قيد النظر، لا يمكننا فهم السبب وراء التعجل باستصدار قرار وضع إطار متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية من خلال الجمعية العامة في نهاية الدورة تماما، فيما لم يتبق سوى بضعة أيام للنظر في الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى المعلومات عن العناصر الممكن إدراجها في الإطار المقترح وتحديد نتيجة نهائية سلفا قبل انعقاد المفاوضات يجعلان من الصعب جدا الاستجابة بالطريقة التي كانت تود البلدان صاحبة الاقتراح أن تراها.

والقرار المتعلق بالمزايا النسبية لمسعى إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف يتطلب أن نجري مداولات كثيرة في عواصمنا وأن نجري مشاورات جماعية في الاتحاد الأوروبي. ولم تتوفر لنا هذه الإمكانية، مما يجعل من المستحيل علينا أن نؤيد القرار.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): كان وفد بلدي من المشاركين الأساسيين في المناقشات التي دارت بشأن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي اتُخذ اليوم بوصفه القرار ٣٠٤/٦٨. ونود الآن الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

في البداية، نود أن نشكر وزير خارجية الأرجنتين على حضوره، وسفيرتنا العزيزة ماريتا وأعضاء فريقها بالكامل الذين أتاحوا لبلداننا حيزا جديدا داخل المنظمة. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعضاء فريقه على جهودهم في المحافظة على وحدة وتضامن المجموعة في ضوء أهمية هذا الموضوع من أجل مستقبل شعوبنا.

تشير الفقرة ٣ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن أحد مقاصد المنظمة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية، بما فيها تلك ذات الصبغة الاقتصادية. والجمعية العامة هي الهيئة العالمية الوحيدة ذات التمثيل المتساوي لجميع الدول

الأعضاء والتي لديها القدرة على حل المشاكل المختلفة. وبالتالي، فإنها المحفل المناسب لإجراء هذه المناقشات واتخاذ قرارات مثل القرار ٣٠٤/٦٨، الذي يرمي إلى سد الفراغ القانوني العالمي في ما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية.

والقرار المُتخذ للتو لا يعبر فحسب عن شواغلنا بخصوص المشاكل التي تواجهها الشقيقة العزيزة، جمهورية الأرجنتين، ولكن عن شواغل ومشاكل جميع البلدان التي عانت من الآثار الناجمة عن الديون الخارجية والتي يمكن أن تعاني منها مرة أخرى في أي وقت. وهو ضمان لمستقبل شعوبنا.

من المفترض أن تكون الديون السيادية موجهة أساسا نحو تمويل السياسات الوطنية للتنمية الاجتماعية.

لكنه يمكن في أغلب الحالات، أن يتسبب في وقوع الملايين من الناس بين براثن الفقر إذا لم تجر إدارته بشكل صحيح، وخصوصا إذا أدى إلى أزمة ديون، كما رأينا في العديد من البلدان. ويمكن أن يكون لأزمة الديون، ولها بالفعل آثار عميقة بعيدة المدى على الاستقرار المالي العالمي، والنمو الاقتصادي، وضمان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب. ونؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان السيادة الوطنية في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، والقيام وفقا للاتفاقات المبرمة بين الدائنين والمدينين، بتوزيع تدفقات سداد الديون للدائنين التعاونيين، كما تم الاتفاق معهم في إطار عملية إعادة جدولة الديون المقررة.

ويشجعنا اعتماد الغالبية العظمى من المجتمع الدولي لهذا القرار اليوم على مواصلة العمل بشأن الإطار القانوني اللازم لبلداننا. حتى تتمكن من التعامل مع الظهور المفاجئ للأزمات المستقبلية المحتملة وآثارها وتهديداتها، كتلك التي تواجه الآن جمهورية الأرجنتين الشقيقة، التي نؤكد لها من جديد كالعادة، دعمنا وتضامننا غير المشروط في مواجهة الصناديق الانتهازية الجشعة هذه.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به من قبل ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونحن نؤيد اتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨ خلال الدورة الحالية بشأن الديون السيادية، الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تشكل مشكلة الديون العقبة الرئيسية التي تواجه البلدان النامية فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ الأزمة المالية العالمية، واجهت البلدان النامية صعوبات أكبر فيما يخص قدرتها على تحمل الديون. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ خطوات لتحسين الحوكمة المالية الدولية، ومنع رؤوس الأموال المضاربة من عرقلة إعادة هيكلة الديون السيادية، بحيث يمكن للبلدان أن تصمد بشكل أكبر وتحافظ على الاستقرار المالي. وتتشاطر الصين وتتفهم القلق الذي أعرب عنه ممثل الأرجنتين بخصوص هذه المسألة. ونأمل أن تعالج المسألة بشكل صحيح.

إن الصين تعتقد بأن النظام المالي الدولي بحاجة إلى المزيد من الإصلاح، وبأنه ينبغي زيادة تحسين الأنظمة الدولية التي تحكم إعادة هيكلة الديون السيادية، من أجل تحقيق مشاركة أكبر من جانب الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي معا لتهيئة الظروف المواتية لتخفيض البلدان النامية لديونها، وتعزيز إعادة التأسيس المبكر لآلية منصفة وفعالة وإنمائية التوجه، لإعادة هيكلة الديون الدولية وتسوية مشكلة الديون.

السيد إزيرون (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية، بعد تقديم القرار ٣٠٤/٦٨ من جانب ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والتصويت عليه.

لا تزال البلدان النامية تعاني من وطأة الديون. وقد ارتفع مستوى الديون خلال عام ٢٠١٣ بنسبة ٨,٧ في المائة

مقارنة بما كان عليه الحال خلال عام ٢٠١٢. وحدث هذا التدهور في مستوى ديون البلدان النامية في وقت تباطأ فيه النمو الاقتصادي العالمي. وجعل ذلك تلك البلدان أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والصدمات الخارجية. ومن الواضح أن عبء الديون يمنع البلدان النامية من إيجاد الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي، الذي من شأنه توليد فرص عمل، والمساعدة على مكافحة الفقر وعدم المساواة. تؤدي أزمات الديون بشكل عام إلى انخفاض مستويات الاستثمار والإنفاق العام في القطاعات التي تؤثر بشكل أساسي على الفقراء، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

إن أنشطة المضاربة التي تقوم بها بعض الصناديق، ولا سيما الصناديق الانتهازية الجشعة، ينبغي أن تنظم بحيث لا تعيق جهود إعادة هيكلة ديون الدول لصالح التنمية. ويشكل ضمان استدامة الدين الخارجي، وقدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديونعنصرين حاسمين للتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لعدم وجود توافق في الآراء بشأن القرار، لأننا نعتقد بأن وجود آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة ديون الدول السيادية، على أساس المبادئ والعمليات المتفق عليها دوليا، يمثل خطوة هامة لإدارة عادلة وشفافة لمشكلة الديون السيادية.

علاوة على ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لإنشاء آلية دولية تسمح بإعادة هيكلة ديون الدول، على أساس حلول واقعية ودائمة، تأخذ في الاعتبار قدرة هذه الدول على خدمة ديونها واحتياجاتها الإنمائية المستدامة.

لقد صوت المغرب مؤيدا القرار المتعلق بإنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، مقتنعا باختصاص الجمعية العامة بمعالجة قضايا التنمية المستدامة المهمة التي تواجه الدول. وتشكل إعادة هيكلة الديون السيادية تحديا رئيسيا للتنمية، يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي.

السيد ممبولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن جنوب أفريقيا تؤيد البيان الذي ألقاه في وقت سابق الممثل الدائم لبوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نهنئ الأرجنتين ونشكرها على مبادرتها.

يؤيد وفد بلدي ما أبدي من التزام وتصميم ثابت في التصرف بشكل إيجابي فيما يتعلق باتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨، الذي ينص على وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وقد دعت البلدان النامية في الماضي إلى إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون. وقد أدى عدم وجود آلية لتسوية أزمة الديون إلى القليل جدا من إعادة الهيكلة. ومن شأن وجود آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية السماح لبلد من البلدان بالتوجه إلى مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، وتقديم طلب تجميد مؤقت لسداد ديونه. وخلال ذلك الوقت، سيتفاوض البلد بشأن إطار زمني للسداد أو إعادة هيكلة ديونه مع دائنيه. ومن المهم الإشارة إلى أن الجهود السابقة المبذولة فيما يخص إعادة الهيكلة كان لها نتائج متباينة مع عدم نجاح مبادرات قانونية رسمية، مثل آلية إعادة هيكلة الديون السيادية، بسبب عدم قبول أصحاب المصلحة لها.

ويقدم القرار المعروض علينا فرصة للتعهد بالالتزام المتعدد الأطراف بضمان التعامل مع أزمات الديون السيادية بطريقة منظمة مستقبلا. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة التي تكتسي أهمية حاسمة. ويعترف القرار بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وحوكمة واتساق النظام النقدي والمالي الدولي.

إن الأمم المتحدة في وضع جيد يمكنها من إجراء العديد من عمليات الإصلاح، الهادفة إلى تحسين وتعزيز العمل الفعال للإطار والنظام المالي الدولي.

إن ظهور الصناديق الانتهازية ألحق أيضا ضررا بالغا بأسواق الديون السيادية العالمية وبالبلدان التي يرتهن رفاهها بها. وقد أضاف هذا الأمر مزيدا من الزخم للدعوة التي أطلقتها البلدان النامية في قرارات سابقة للأمم المتحدة من أجل اتباع نُهُجٍ مُعَزّزَة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون وآليات تسويتها.

ومرة أخرى، تعرب جنوب أفريقيا عن تأييدها للقرار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيك (جزر سليمان).

السيد دي أغوبار باتريبوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السفير ساشا يورينتي، الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، على إدارته المقتدرة لأعمالنا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، خلال جميع مراحل المفاوضات التي أدت إلى اعتماد القرار ٦٨/٣٠٤.

كما أود أن أشكر وفد الأرجنتين، بقيادة وزير خارجيتها، السفير هيكتور تيميرمان، وممثلتها الدائمة، السفيرة ماريتا بيرسيبال، على توجيه انتباه الدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء إلى المسألة الحرجة المتمثلة في إعادة هيكلية الديون السيادية.

تعتقد البرازيل أن القرار كان ينبغي أن يُعتمدَ بتوافق الآراء. ونؤكد على مبادرة مجموعة الـ ٧٧ والصين للمشاركة في مشاورات على أهمية متابعة مسألة لها تداعيات عامة، لا سيما في الوقت الذي تتفاوض فيه الدول الأعضاء على وضع جدول أعمال للعقود القادمة. ونسلط الضوء على ما أبدته المجموعة من مرونة في تأجيل وضع تعريف لطرائق الدورة القادمة، ومن ثم، إطلاق عملية التفاوض بدون المساس بنتائجها النهائية. وشكلت فكرة اقتراح إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن إعادة الديون السيادية دليلا آخر على تلك المرونة.

وقد تفاجأنا بمزاعم أن هذا الموضوع لم يكن مناسبا لكي يُعالَجَ في الأمم المتحدة. والتنمية لم تكن أبدا مسألة محرمة على الجمعية العامة، بما في ذلك في جوانبها المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين وإعادة هيكلة الديون. والقرار الذي اعتمدناه للتو يستفيد من تناول هذه المسألة في القرارات السنوية داخل اللجنة الثانية وفي الاجتماعات الاستثنائية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي الاجتماعات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية كل سنتين بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

بينما نقترب من إطلاق أول خطة عالمية للتنمية في العالم، أصبحت العلاقة بين القدرة على تحمل الدين والتنمية المستدامة أكثر وضوحا. وإذ يستعد المجتمع الدولي للانخراط في خطة طموحة وتحويلية ومستدامة وعالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب عليه أن يعتمد ما يطابق ذلك من وسائل طموحة وتحويلية لتنفيذها. وفي الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع المعني بأهداف التنمية المستدامة صُوِّرت القدرة على تحمل الدين وإعادة هيكلة الديون على نحو بارز باعتبارها وسيلة حاسمة من وسائل التنفيذ.

كما يشير تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة إلى المسألة، مُشَدِّداً على أن شروط الإجراءات الجماعية يعتبرها الكثير من المحللين غير كافية لمعالجة جميع حالات إعادة هيكلة الدين. والعملية التي أطلقناها اليوم نأمل أن تسد هذه الثغرة، بتقديم لدعم والخبرة التقنية في الوقت المناسب من جانب جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

ونشجع الوفود التي كان من الصعب عليها المشاركة في مناقشة هذا الموضوع على إعادة النظر في مواقفها خلال

الدورة القادمة للجمعية العامة في سياق وضع تعريف في المستقبل لطرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية واعتماد إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن إعادة هيكلة الديون. وستواصل البرازيل مشاركتها في مناقشة هذه المسألة، مُتَطَلِّعَةً إلى المضي قدما بهذه العملية بالتنسيق مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية.

السيد لاسو ميندوثا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز؛ ففي لحظة تاريخية كهاته، لا يسع المرء سوى أن يكون صريحا.

أود أن أشكر وزير الخارجية هيكتور تيميرمان على حضوره معنا اليوم. وأشكر رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، سفير دولة بوليفيا المتعددة القوميات ساشا يورينتي، على إدارته لأعمالنا إدارةً مقتدرةً.

تواجه الأرجنتين أسوأ شكل من أشكال مضاربات القوة المالية نشهده على الإطلاق. وما شهدناه هو الشطط الواضح للصناديق الانتهازية التي تهدد النظام الاقتصادي والمالي الوطني للأرجنتين والعديد من البلدان الأخرى. ومن المؤسف أن نسبة صغيرة من المضاربين الماليين تواصل تهديد نظاما لإعادة هيكلة الدين برمته، مُلحِقَةً الأضرار ليس فقط بسيادة الدولة، بل أيضا بمستقبل الكثير من الأطفال والفتيات والفتيان والمسنين، من أجل زيادة إغناء ثلة قليلة.

إن انعدام القوانين التنظيمية والشفافية والمساءلة في النظام المالي الدولي أدى إلى إنشاء إمبراطوريات حقيقية لها قدر كبير جدا من القوة مما يجعلها قادرة على القيام بعمليات مالية تتيم بالكثير من المخاطرة، محفوفة بالكثير من المخاطر، لإدراكها الكامل بأن الشعب هو الذي سيدفع ثمن إفلاسها، حتى لا ينهار النظام الاقتصادي. وهذا ما نعرفه بخصخصة الربح وتعميم الخسارة،

وعلى ضوء المبادىء التوجيهية للأمم المتحدة، من الأهمية بمكان أن نواصل مضافرة جهودنا لتعزيز قرارات من هذا القبيل. ولسوء الطالع، لم نتمكن من اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء. لكن الدول الأعضاء أعربت عن آرائها وتوصلنا إلى اتفاق بالأغلبية، مما يدل ضرورة التفكير في هذه المسألة ومواصلة العمل البناء بشأنها. ولذلك السبب أحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في عملية إنشاء آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلية عمليات الديون السيادية. وهذا هو ما يرومه أساسا هذا القرار، ولذلك السبب دعمه بلدي إكوادور وصوت مؤيدا له.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر أخي، الممثل الدائم لجزر سليمان، على قيادته لهذه الجلسة.

بادىء ذي بدء، أود أن أرحب بهيكتور تيميرمان، وزير الخارجية والعبادة في جمهورية الأرجنتين، الذي يشرفنا بحضوره. ونعرب له مرة أخرى عن كامل تضامننا مع الشعب الأرجنتيني ودعمنا له في مواجهة الاعتداء الذي يتعرض له اليوم مما يسمى بالصناديق الانتهازية. وبالنظر إلى الدوافع الباطلة والسلوك المخادع لمن يديرون هذه الصناديق، فإنهم لا يستحقون حتى أن نسميهم بالنسور. فالنسور على نحو عام طيور كاسحة تسهم على نحو إيجابي في توازن النظام البيئي. وهذه الصناديق طُفَيْلِيّات خطيرة تهدد رفاه الشعوب.

إن اليوم يوم تاريخي بالنسبة للجمعية العامة. فلأول مرة بعد عقود من المناقشات في سياق الأمم المتحدة، تتمكن هذه الهيئة من اعتماد قرار هدفه إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف، من خلال عملية ديمقراطية مفتوحة وشفافة، لإعادة الديون الخارجية لبلداننا.

والقضية التي تجمعنا قضية تعرفها كوبا. فقد قال الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيديل كاسترو روث، في تموز/يوليه ١٩٨٧:

”إذا كانت ديون البلدان المتخلفة تزداد حتى وهي تسدد أكثر، فالسبب في ذلك هو أن التلاعبات المالية للقوى الرأسمالية الرئيسية تحرمها من مواردها، والمصارف عبر الوطنية ترفض منحها القروض وهي في أمس الحاجة إليها أو تمنحها إياها بشروط لا تختلف عما كان يفرضه مرابو القرون الوسطى.

وفي سياق إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، التي نشهد فيها تطور ظاهرة الدين، فإن هيكله الداخلي ونموه الفعال يتطلبان زيادة الاقتراض لتسديد الديون؛ ومن ثم يصبح من المستحيل حسابيا واقتصاديا سداد تلك الديون مطلقا“.

قدّمت شعوبنا طيلة سنوات تضحيات جسيمة للوفاء بالتزاماتنا المالية الخارجية، منتقصةً بالتالي حقّها في التنمية والظروف المعيشية الدنيا. وفي المقابل، ذهب الأثرياء من المرابين والمضاربين إلى حدود لا تصدّق لدفع طموحاتهم إلى الأمام، متربحين من الجوع، والأمية، والمرض، وحرمان أطفالنا ونسائنا ورجالنا من أن يحلموا بمستقبل أفضل.

أيدت كوبا، إلى جانب العديد من بلدان جنوب الكرة الأرضية، مشروع القرار في مجلس حقوق الإنسان الذي أنشأ ولاية الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من التزامات الدول المالية الدولية المتصلة بها بشأن التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تبرهن الآثار المدمرة المترتبة عن الديون الخارجية المترتبة على التمتع بحقوق الإنسان بالنسبة للعديد من شعوب آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – وفي الآونة الأخيرة حتى في أوروبا – على الحاح وصلةاعتماد تدابير مثل القرار ٣٠٤/٦٨، الذي اتخذناه للتو.

لقد أصبحت الديون الخارجية أداة لنهب البلدان النامية. دفعنا المبالغ المالية التي تلقيناها أضعافاً مضاعفة، و لم تتحسن كثيراً الظروف الملائمة للتسديد الآجل. إن خدمة الديون الخارجية تستولي على الموارد ذات الأهمية البالغة في تنمية الجنوب. وقد عملت آلياتها الشيطانية في عدة حالات على نهب مواردنا الطبيعية وأجبرت الصناعات التي هي استراتيجية بالنسبة للتنمية المحتملة لاقتصاداتنا على الخصخصة. والأسوأ من ذلك، في الحالات القصوى، أن المدفوعات تجاه تلك الالتزامات قد عملت على تمويل حروب العدوان والغزو الإمبريالي.

ما مدى التقدم المحرز في تحقيق ”الأهداف الإنمائية للألفية“ لو كانت البلدان النامية لم تحرم من موارد مالية تعادل ملايين الدولارات كان يجب تخصيصها للوفاء بالشروط المجحفة المفروضة لسداد الديون الخارجية وخدمتها؟ كم مليوناً من الأطفال كان يمكن إنقاذهم من أمراض يمكن الشفاء منها؟ وكم مليوناً آخرين كان يمكن أن يلتحقوا بالمدارس وينالوا بالكامل حقهم في التعليم؟ وكم مليوناً آخرين كانوا سينامون بسعادة ويبعدون تلك الكوابيس التي لا تطاق لبطونٍ يمزّقها الجوع؟

لا بد للقانون من أن يفترض مسبقاً العدالة والعقلانية والضمانات لفائدة الجميع. يجب على القانون الدولي الوفاء بمتطلبات عالم يسوده السلام حيث حقوق الإنسان الكاملة حقيقة واقعة لِلجميع. قدمنا اليوم مساهمة متواضعة في تحقيق هذه النماذج.

وتفخر كوبا بأن تكون من بين مقدمي قرار اليوم. ونشيد برئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين – السفير ساشا لورنتي

سوليز – وجميع ممثلي دولة بوليفيا المتعددة القوميات الشقيقة على قيادتهم المفاوضات.

وعلى الرغم من أن الأوان قد فات على القرار لتوفير الإطار المتعدد الأطراف للعدالة التي تستحقها الأرجنتين، فإن اتخاذه يؤكد تضامن المجتمع الدولي مع تصميم قادته على الدفاع عن الشعب الأرجنتيني وعن حقوق الغالبية العظمى من الدائنين الذين لم يتواطؤوا لحرمان أمّة سان مارتن من مستقبل من التقدّم، وهو البلد نفسه الذي ولد فيه إرنستو غيفارا دي لا سيرنا وترعرع، وهو محبوبنا تشي غيفارا.

القرار الذي اتخذ اليوم، يمكننا حقاً منع تكرار التهجّم على الشعب الأرجنتيني في المستقبل سواء ضد هذا البلد أو أي بلد آخر على وجه الأرض. وفي حين أننا لا نستطيع ضمان وجود عدالة لشعوب الجنوب، يمكننا بالفعل أن نضمن أننا أسهمنا في وضع إطار للحيلولة دون إفلات المضاربين الأنانيين من العقاب وهم الذين يراهنون على الاستفادة من دمار شعوبنا اليوم.

وأخيراً، اسمحوا لنا أن نكرّس هذا الإنجاز التاريخي لجدات وأمهات بلازا دي مايو. ففي وقتهن ذاك، واجهن الصمت المأساوي الذي اكتنف مسألة أقاربهن المختفين. ولكن في حين أنهن كن يدركن أنهن لا يستطعن إرجاعهم، كنّ يعتقدن أيضاً أن العدالة مهمّة. وفي المقام الأول،كن يعتقدن أن حادثة من هذا القبيل ينبغي ألا تتكرر، بقولهنّ ”لن يتكرر ذلك قط“. لذلك أختتم بياني بالإشارة إلى تلك العبارة. ولنأمل في أن ما سبق أن حصل لن يحدث مرة أخرى للأرجنتين أو أي شعب آخر على وجه الأرض.

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة لمعالجة المسألة الهامة المتمثلة في إعادة هيكلة الديون السيادية والقدرة على تحمل الديون. لقد كنا نرصد بعناية الأحداث الأخيرة، التي نعتقد أنها تجعل الحاجة ملحّة لمعالجة هذه المسألة – وهي التي بقيت دون حل لمدة أطول مما ينبغي. تتشاطر جامايكا مشاعر القلق مع كثيرين في المجتمع الدولي، بما في ذلك العديد من علماء الاقتصاد البارزين، في أن الافتقار إلى وجود آلية دولية قانونية لإعادة هيكلة الديون السيادية يهدد أي آفاق للبلدان التي تعاني حالة ديون حرجة تمكنها من إعادة وضع اقتصاداتها على مسار تنموي.

يضاعف الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية والمحلية على السواء، الأمر الذي يمكن أن ينتقل بسرعة من أحد جانبي النظام الاقتصادي والمالي إلى الآخر. لذا فمن الضروري اتخاذ هذا النهج الشامل لإعادة هيكلة الديون السيادية على النحو الذي يحقق زيادة في الاستقرار وإمكانية التنبؤ بعمليات النظام النقدي والمالي الدولي.

تدرك جامايكا الحاجة إلى وجود إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية من أجل التصدي للأخطار التي تهدد الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة النمو على السواء. ينبغي لإطار كهذا أن يعمل بصورة منصفة وآنية وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة. إن الجمعية العامة في رأينا بمثابة منتدى مناسب يمكن فيه النظر في هذه المسألة، حيث أن لها تأثيراً جوهرياً على أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الدول الأعضاء.

ولسنا نتبنّى وجهة نظر ترى أن سوق القطاع الخاص في حد ذاتها قادرة على معالجة مشاكل الديون السيادية التي لا يمكن تحمّلها والمدينة لدائنين من القطاع الخاص. هذا صحيح بوجه خاص في الحالات التي تقوم فيها أعمال المضاربة لصناديق الاستثمار المتخصصة بشراء الديون السيادية متعثّرة السداد في الأسواق الثانوية بفوائد مخفّضة إلى حد كبير من أجل غرض وحيد يتمثّل في تعويض القيمة الكاملة من خلال

السعي إلى المنازعات القضائية. يكون ذلك النشاط أكثر خبثاً حينما يُسمح لجزء صغير جداً من الدائنين بمخالفة رغبة الأغلبية الساحقة من المستثمرين من أجل التوصل إلى قرار هيكلي عن طريق تسوية منتظمة للديون.

كما أننا لا نتفق مع الرأي القائل بأن البنود المعززة للعمل الجماعي تمثل حلاً سحرياً للمشكلة بما أنها، وإن كانت مفيدة، تعكس النهج التجزيئي المتبع في حل مسألة تتطلّب علاجاً أكثر شمولاً. ولهذه الأسباب، ترى جامايكا أن العلاجات القائمة على السوق، مثل بنود العمل الجماعي، ينبغي أن تكملها أحكام قانونية دولية تستند إلى قوة القانون.

إن الصلة واضحة بين إعادة هيكلة الديون السيادية وقدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها بالأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن عدم القدرة على اتخاذ ترتيبات منتظمة لتسوية الديون السيادية في إطار آلية تكون ملزمة قانوناً ويمكن التنبؤ بها لإعادة هيكلة الديون السيادية الدولية سيعوق قدرة البلدان على الاضطلاع باستثمارات للقطاع العام في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة المتجددة.

إن نهجاً يوفّر متنفّساً للمدينين بديون سيادية ممن يعانون من ضائقة يكون ذا قيمة واضحة من خلال النجاح الذي سجّلته الشركات الخاصة المعسرة باللجوء إلى قوانين الإفلاس الوطنية. نحن ندرك أيضاً حقيقة أن هناك آليات مماثلة، من خلال ترتيبات نادي باريس لسداد ديون الدول، مطبّقة لتقديم الإغاثة للبلدان المدينة عن طريق ترتيبات مع البلدان الدائنة.

ولا جدال في أن البلدان التي تتاح لها فرصة للقيام بترتيبات منتظمة لتسوية الديون ستكون لها أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها واستعادة توازن اقتصادها الكلي، مما يوفر قاعدة للنمو الاقتصادي.

تؤيد جامايكا إطلاق عملية للتفاوض حول إطار قانوني متعدد الأطراف من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية، ولذلك فإنها ترحب باتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨، الذي تناول مسألة هي لب العمل الذي كانت الجمعية العامة تعمل عليه بشكل جماعي.

السيد زامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي، على الطريقة التي توليتم بها القيادة بشأن هذه المسألة الهامة. كما أود أن أشكر وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين، معالي السيد هيكتور ماركوس تيمرمان، وان أرحب به.

وتعلن السلفادور تأييدها للبيان الذي أدلى به على نحو صائب وواضح الممثل الدائم لبوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وبعد ظهر هذا اليوم اتخذت الجمعية العام قرارا تاريخيا (القرار ٣٠٤/٦٨). وأدى إلى تكثيف جهود البلدان النامية، لا سيما مجموعة الـ ٧٧ والصين، الداعمة للنص شعور واسع الانتشار، ليس من جانب العالم المالي بل أيضا الدول المدينة أنفسها، إلى جانب الحكومات ومؤسسات الائتمان الخاصة، في جملة أمور، إزاء انعدام قواعد وشروط صياغة إعادة هيكلة الديون السيادية وبسبب إلحاح الاتفاق على سبل مناسبة لتلبية المطالب بالانتصاف حينما لا تسدد تلك الديون.

ونرى أن الطرائق التي احتكم إليها في التصميم المعياري لتنظيم الديون السيادية، التي سيجري التفاوض بشأنها لاحقا، لن تؤثر على جميع البلدان التي تضطر في مرحلة ما للدخول في عملية لإعادة هيكلة الديون فحسب، بل من المرجح أيضا أن تؤثر على إصدارات السندات السيادية في المستقبل. ومن البديهي أن المسألة ستؤثر أيضا على الدائنين من كلا القطاعين العام والخاص وجميع العملاء الآخرين المشاركين في العملية.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن القرار ٦٨/٣٠٤ وتنفيذ آلية على شاكلة الآلية المتوخاة لا يستهدف الدائنين قاطبة، سواء كانوا الحكومات أو حملة السندات من القطاع الخاص، ولكنه يهدف بدلا من ذلك التي جني أرباح غير متناسبة للمضاربين على الهامش، الذين لديهم السلطة لعرقلة عملية إعادة الهيكلة وتعطيل العمل السليم لأسواق الدين، بدعم من القانون في الولايات القضائية المعنية. ولذلك يتعذر علينا أن نفهم رفض عدد صغير من البلدان المتقدمة النمو مواجهة هذه الآفة، في حين ظل المضاربون أنفسهم طالعين في تلك الممارسات، بما في ذلك صناديق الاستثمار الجشعة، التي أنشأت المشاريع الوهمية مما أودى بنا وبالبلدان النامية الأخرى إلى هاوية أسوأ أزمة اقتصادية عالمية خلال الأعوام الـ ٨٠ الماضية. ولذلك السبب تعتز السلفادور اليوم بانها أسهمت في اتخاذ تدبير سيجعل الاقتصاد العالمي أكثر صحة وإنصافا وتطورا.

السيد بينشوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالجمعية العامة على اتخاذها القرار ٦٨/٣٠٤، الذي تولى عرضه ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وهو ينص على إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف من أجل عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وننوه بوجود وزير خارجية الأرجنتين ونشيد بجهود وفد بلده في إيصال القرار إلى المنصة.

وما فتئت المسائل المتصلة بالديون السيادية نصب أعين المجتمع الدولي لعدة سنوات. فمنذ عام ٢٠٠٢، حث توافق آراء مونتيري على النظر في إنشاء آلية لتسوية الديون الدولية بغية إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة حسنة التوقيت وفعالة. وظلت المسألة قيد نظر صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، يتعذر علينا حتى الآن التوصل إلى أي حل منهجي لهذه المشكلة الطويلة الأمد، التي ما زالت تعوق عدة بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو. وتوقيت القرار مناسب، لكونه جاء فيما نستعد للمفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن استعراض شامل للتمويل من أجل التنمية.

إن الهند، باعتبارها تؤمن إيمانا جازما بتعددية الأطراف، ترى انه لا بد من بذل كل الجهود لإيجاد حلول تعاونية للمشاكل المشتركة التي نواجهها. ونحن نتطلع إلى مشاركة بناءة فيما بين جميع الدول الأعضاء لكي نتمكن بصورة جماعية من إيجاد حل مقبول للجميع لهذه المسألة.

السيد نيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): باعتبارنا عضوا في مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإننا صوتنا مؤيدين للقرار ٦٨/٣٠٤. ولكننا، في الوقت نفسه، نشعر بالقلق لأن الأمم المتحدة قد لا تكون أفضل منتدى لتلك المفاوضات. وتوجد مؤسسات مالية دولية راسخة، مثل صندوق النقد الدولي، نعتقد انها في وضع أفضل يمكنها من المضي قدما بتلك المفاوضات. ويحظى صندوق النقد الدولي بالولاية والخبرة الضرورية. والصندوق منخرط بالفعل في أعمال جدية بشأن المسائل التقنية اللازمة لمعالجة وتعزيز إعادة هيكلة الديون السيادية. وينبغي أن نسمح للصندوق بمواصلة تلك المداولات بحسن نية.

ونأمل أن تمضي المداولات الإضافية قدما بإيلاء كل العناية الواجبة والاعتبار للمصالح المعقدة والواسعة النطاق المعنية، بما في ذلك الحاجة، في أي إعادة هيكلة للديون، إلى مراعاة الحقوق التعاقدية لجميع الدائنين. ونتطلع إلى التوصل إلى حل ودي ودائم لهذه المسألة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي الإدلاء بالبيان التالي بعد اتخاذ القرار الهام الذي يدعو إلى وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. كما يؤيد وفد بلدي بطبيعة الحال البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧

والصين. وأرحب بوجود السيد وزير خارجية الأرجنتين معنا اليوم.

كما أرحب باتخاذ القرار، معربا عن أسفنا لعدم اتخاذه بتوافق الآراء. ويعتز وفد بلدي بانه من بين مقدمي مشروع القرار.

لقد تمخضت عن الوثائق والقرارات المختلفة التي اتخذت في إطار منظمتنا الدولية – وكذلك في إطار العديد من المؤتمرات الدولية المتخصصة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – جملة من الالتزامات والمسؤوليات القانونية والأخلاقية التي أوجبت تقديم كل الدعم الممكن للدول النامية، وفقا للأولويات الانمائية الوطنية، وذلك بهدف تذليل كل العقبات والتحديات التي تواجه هذه الدول وتعرقل جهودها الهادفة إلى تحقيق تنميتها المستدامة. ومن هنا، يثمن وفد بلدي مبادرة تقديم القرار المعروض علينا اليوم الذي اتخذ للتو. وهو القرار الذي يستكمل الجهود الدولية الطويلة والمبادرات الكثيرة التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ والصين بهدف إيجاد حلول عادلة ومستدامة – وضمن آلية عمل واضحة قائمة على الاحترام والتعاون الدولي المشترك – لمسألة ديون الدول النامية، وهي المسألة التي تمثل أحد المعوقات الحقيقة التي تعترض جهود تلك الدول الهادفة إلى تحقيق تنميتها.

كما نرحّب بتركيز القرار ٣٠٤/٦٨ على الدور الملقى على عاتق الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وكذلك على المنظمة ذاتها وعلى مؤسسات بريتون وودز لإدخال تحسينات على النظام المالي والاقتصادي من شأنها توفير استجابة جادة وعاجلة تساعد الدول النامية للتغلب على هذه العقبات الخاصة بالديون السيادية، وتحمي اقتصاداتها، وتبتعد عن صيغ وآليات التعامل القديمة التي ترهق كاهل اقتصادات الدول النامية، لا سيما وأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية هي ظاهرة متعارف عليها في النظام المالي الدولي. وهي حقوق سيادية لكل الدول الأعضاء، كما أنها حقوق لا ينبغي على الدائنين التجاريين إحباطها أو عرقلتها.

إن دورنا حيال هذه الموجة من الأزمات العالمية التي تعترض عالمنا، وبشكل خاص الدول النامية منها، يتطلب التزاماً بأداء عمل حقيقي جاد من شأنه مساعدة الدول المتضررة، مع الاحترام الكامل لسيادتها وأولوياتها الوطنية. وليس الوقوف موقف المتفرّج أمام انهيار اقتصادات الدول المتأثرة، وتهديد معيشة ورفاه سكانها وتخلفها عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي هذا الإطار أيضاً نشدد على أهمية احترام الدول الأعضاء والمؤسسات والكيانات الدولية والإقليمية لالتزاماتها، بموجب القانون الدولي وميثاق منظمتنا، وذلك من خلال الوقف الفوري لاستغلال أزمات الدول النامية ومنها مسألة الديون، والوقف الفوري للسياسات القائمة على فرض إجراءات وتدابير اقتصادية أحادية الجانب ضد الدول النامية تحقيقاً لأغراض سياسية.

كما وينبغي التصدّي بحزم لما يسمّى ظاهرة الصناديق الانتهازية، التي وصفها محقاً الزميل سفير كوبا بالطيور الجارحة. إن المؤسسات المالية الدولية لم يدخل عليها أي إصلاح منذ تأسيسها في الخمسينيات من القرن الماضي. وآلياتها ما زالت هي هي كما أنشئت في تلك الحقبة. ولذلك فإن الضرورة تستدعي حكماً أن تمتد يد الإصلاح إلى تلك المؤسسات المالية الكبيرة التي لا تراعي مبدأ العدالة في توزيع الثروة العالمية.

ختاماً، يودّ وفد بلادي أن يعرب عن دعمه وتضامنه الكبيرين مع حكومة الأرجنتين وشعبها في جهودهم الهادفة إلى التخلّص من آثار أزمة الديون السيادية التي تواجهها بلادهم. كما نشكر وفد الأرجنتين لطرح هذه المسألة الهامة في الوقت

المناسب وفي المكان المناسب؛ اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير خارجية الأرجنتين، السيد هيكتور ماركوس تيمرمان، وشكره على قيادة بلده في اتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨ في وقت عصيب.

ترحب كولومبيا باتخاذ هذا القرار باعتباره خطوة صحيحة إلى الأمام نحو ما نأمل أن يصبح حلاً دائماً وفعالاً يمكن التنبؤ به للتعامل مع الديون السيادية كجزء من النظام المالي الدولي، الأمر الذي يقتضي أيضا فترة استقرار قائمة على قواعد منصفة من أجل تعزيز التنمية. وقد أعربَ عن ذلك بوضوح وبلاغة رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، السفير ساشا لورنتي سوليس، الذي نشكره أيضاً على قيادته. وفي إطار الأمم المتحدة، أكثر من أي منتدى آخر، ينبغي أن نكون قادرين على إيجاد حلول من أجل إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

مضى ما يقرب من ٧٠ عاماً على إنشاء مؤسسات بريتون وودز، وما يزيد على ١٠ سنوات منذ أن كنا نسعى في هذا المقام لوضع هيكل مالي جديد. وقد اتخذنا اليوم خطوة حاسمة إلى الأمام بالدعم الثابت المقدم من أجل اتخاذ قرار اليوم. وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أنه لا سبيل إلى النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة من دون إيجاد حل حقيقي لمشكلة الديون السيادية.

إن تخفيف حدة مشكلة الديون أمر حاسم لتحرير الموارد التي يمكن توجيهها نحو الأنشطة المؤاتية للقضاء على الفقر وللنمو الاقتصادي المستدام والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً، لا سيما الآن حيث نناقش أهداف وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا هو المجال الذي ينبغي توجيه هذه الموارد إليه.

أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم وتصميمكم. وإنني على اقتناع بأن القرار ٣٠٤/٦٨، الذي اتخذناه اليوم، سيكون عنصراً لا غنى عنه يتعين النظر فيه خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي يُعقد في العام المقبل.

السيد دي لارا رانغيل (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في الماضي، واجهت المكسيك عملية معقدة لإعادة هيكلة ديونها الخارجية ونجحت في التغلب عليها. ولذلك، نفهم موقف الأرجنتين ونتعاطف معها، ومع غيرها من الدول، في وضعها الراهن.

بروح بناءة ومع الأخذ في الاعتبار الخبرة التي اكتسبناها مؤخراً، اقترح بلدي إدخال بعض التعديلات على القرار ٣٠٤/٦٨. وللأسف، فإنها لم تحظ بالنظر فيها على نحو إيجابي. ولهذا السبب، امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ويأسف لأنه، بالرغم من الجهود المبذولة، لم يكن ممكناً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة تهم جميع الدول الأعضاء في المنظمة بلا استثناء.

ولسنوات عديدة حتى الآن، يسعى المجتمع الدولي إلى ضمان أن يكو إطار إعادة هيكلة الديون السيادية قادرا على تجاوز الصعوبات التي قد تنشأ في الممارسة العملية وتوفير ضمانات للأطراف المعنية. وقد شهد العقد الماضي تقدماً كبيراً في ضمان ألا تتسبب تلك العمليات في تعرّيض الاستقرار الاقتصادي للدول للخطر. وإدراج بنود العمل الجماعي في عقود الديون السيادية ما هو إلا مثال على هذا التقدم.

إن تحسين عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وتبسيطها نشاط مستمر يتم النظر فيه في المحافل الدولية ذات الصلة، بمشاركة بلداننا. وفي الآونة الأخيرة، على وجه الخصوص، تم إحراز تقدم كبير واقتراح بدائل ملموسة من أجل تعزيز الأطر التعاقدية المتعلقة بالديون السيادية.

نود الإشارة إلى أننا قمنا في القضايا التي حددنا فيها المجالات التي يمكن أن تستفيد من المزيد من اليقين والوضوح القانونيين، برفع قضايا أمام الهيئات القضائية المختصة. على سبيل المثال، تشرفنا مؤخرا بالمثول أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة كدولة صديقة للمحكمة من أجل التعبير عن قلقنا، وتقديم توصيات لتهيئة بيئة أفضل لإعادة هيكلة الديون السيادية بشكل عام، وفي الأرجنتين بوجه خاص.

وتتفق المكسيك بأنه يجب علينا مواصلة تعزيز الإطار القائم، وأنه لا ينبغي لأي عملية إعادة هيكلة ديون فرض أعباء لا يمكن تحملها على أي بلد من البلدان، أو تهديد تنميته وسكانه. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لحكومة الأرجنتين بشأن الحالة التي أوصلتها إليها عملية إعادة هيكلة ديونها السيادية، ونعرب عن تضامننا مع البلدان التي تواجه عمليات مماثلة.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نشكر الأرجنتين على تولي زمام هذه المبادرة الجديرة بالثناء.

تود سري لانكا الإعراب عن دعمها الكامل لاعتماد القرار ٣٠٤/٦٨ اليوم. ونحن نتفق مع هدفه المتمثل في زيادة كفاءة النظام المالي الدولي واستقراره وقابليته للتوقع، دون التأثير سلبا على النمو الاقتصادي. ويشكل الحفاظ على النمو الاقتصادي أحد أهدافنا الرئيسية. ونتوقع أن تسهم هذه المبادرة في تحقيق ما لم ينجز من الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الواضح جدا أنه لو استمرت الإجراءات القانونية الحالية غير المنظمة، سيظل تحقيق ما لم ينجز بعد، حلما بعيد المنال. في المحصلة النهائية، فقد التزمنا كلنا بالتعاون سعيا لتحقيق التنمية المستدامة.

ونأمل أن يؤيد العديد من شركائنا في البلدان المتقدمة هذه المبادرة في الوقت المناسب. وبعد اتفاقنا على أهمية وضع إطار قانوني لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، يمكننا عندئذ اتخاذ قرار بشأن أساليب الإطار من خلال الحوار البناء. وسيساعد الحوار البناء الذي يهدف إلى تحقيق هدف عادل، كلا الجانبين. ونشير إلى الترتيبات الواسعة النطاق القائمة للتعامل مع الديون في النظم القانونية المحلية؛ وليس ثمة من سبب لعدم وجود ترتيب منها على الساحة الدولية. ولن تعود القدرة على التوقع واليقين فيما يخص التعامل مع الديون التي تشكل تهديدا، سوى بالفائدة على المجتمع الدولي وفرادى البلدان، وجعلها أقل عرضة لجشع المتربصين بها، سواء أكانت بلدانا متقدمة أو نامية.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة هي المحفل الأنسب والأكثر تمثيلا لمناقشة مسألة الديون السيادية. وثمة العديد من التقارير التي أعدت في الماضي لمعالجة هذه المسألة. ويعد وضع إطار قانوني تنظيمي لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية أمرا ضروريا. وتشكل معالجة مشاكل الديون السيادية في البلدان النامية جزءا مهما من التعاون الدولي. ونأمل أن يركز الأمين العام، الذي جعل من أهداف التنمية المستدامة إحدى أولوياته، على هذا الجانب الحاسم، ربما من خلال تشكيل فريق مستشارين للنظر فيه باعتباره مسألة عاجلة.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد بياني البيان الذي ألقي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن اعتماد القرار ٣٠٤/٦٨ اليوم، وأشكر السفير يورينتي سوليث، رئيس مجموعة ٧٧ والصين، على عرضه له. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود الدبلوماسية اللبقة التي بذلتها الأرجنتين في معالجة هذه القضية، فضلا عن استمرار تعاونها مع مختلف الوفود بشأن هذا القرار. وأحيي السيد تيمرمان على قيادته مجموعة رائعة من الدبلوماسيين.

لقد اتخذنا موقفا مؤيدا لهذا القرار لأنه يعالج قضية ذات أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد العالمي تؤثر على قدرة الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة. ولأن الجهود جارية لتصميم خطة للتنمية المستدامة في العام القادم، يجب معالجة مسألتي الاستدامة والتنمية، من أجل ضمان تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب على المجتمع الدولي دراسة خيارات فيما يخص إعادة هيكلة الديون تكون فعالة ومنصفة ودائمة ومستقلة وموجهة نحو التنمية، واتخاذ قرار بشأن إعادة هيكلة الديون الدولية، لتحقيق أهداف القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من عدم المساواة.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن كندا تقر بالتحديات التي تواجهها البلدان التي تعاني من صعوبات مالية، فضلا عن أهمية دراسة آليات تهدف إلى معالجة إعادة هيكلة الديون السيادية. لكن عرض هذه المسألة في الأمم المتحدة، ولا سيما في فترة زمنية قصيرة بشكل مصطنع، مع مخالفات إجرائية، سيزيد من تسييس مسألة تقنية. ويعكس موقف كندا المعارض للقرار ٣٠٤/٦٨ وجهة نظرنا القوية بأن الجمعية العامة ليست المكان المناسب لإجراء مناقشات حول إعادة هيكلة الديون السيادية. وتعتقد كندا بدلا من ذلك بأن صندوق النقد الدولي، حيث معظم الدول الأعضاء ممثلة تمثيلا جيدا، ومجموعة الـ ٢٠ هما أفضل المحافل لمثل هذه المناقشات. ويساورنا القلق أيضا إزاء احتمال استخدام موارد الأمم المتحدة المحدودة لمثل هذه المبادرات، التي من شأنها أن تمثل ازدواجية في عمل المؤسسات الأخرى الأكثر ملاءمة. ومسألة كيفية التعامل مع إعادة هيكلة الديون السيادية مسألة تقنية للغاية بطبيعتها، وتدعم كندا مواصلة المناقشات القائمة داخل صندوق النقد الدولي، وغيره من الهيئات التي تهدف إلى معالجة قضايا الديون السيادية.

السيدة إيكي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن النرويج تدعم أجزاء من الجوانب التقنية لقرار اليوم ٣٠٤/٦٨، وتدرك الحاجة إلى اتباع نهج مستقل ومتعدد الأطراف لحل أزمات ديون البلدان النامية. لقد أيدنا منذ عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يخص وضع نهج تدريجي لعملية إنشاء آلية تتناول مشكلة الديون. وللأسف، لم تكن العملية التي أدت إلى اعتماد قرار اليوم مثمرة أو قائمة على توافق الآراء، وذلك أمر مؤسف. وكان الوقت المخصص للنظر في موضوع مشروع القرار والمناقشة والتفاوض غير كاف وغير واقعي. وعدم وجود توافق في الآراء يعطي القرار قيمة تنفيذية محدودة.

كنا نفضل إجراء مناقشة في سياق الحل العادي لمشكلة الديون في اللجنة الثانية. ورغم وجود أطراف فاعلة رئيسية أخرى على الساحة الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي ونادي باريس، فإننا نرحب بمشاركة الجمعية العامة في تناول هذه المسائل. لكن تقديم مقترح متسرع يؤدي إلى الانقسام وسابق لأوانه، هو أمر سيأتي بنتائج عكسية. لذلك، امتنعت النرويج عن اتخاذ موقف بشأن هذا القرار.

السيد فرسجي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لشرح موقفنا من قرار اليوم ٣٠٤/٦٨، وأطلب أن يتم تسجيل ذلك على هذا النحو.

لقد عارضت أستراليا اعتماد القرار، ليس لأننا نعتقد أن المسائل التي يغطيها غير مهمة. إننا نتفق على أهمية الديون السيادية والحاجة إلى إطار لإعادة هيكلة لا يقوض حسن سير النظام العالمي، والرفاه الاقتصادي للحكومات الوطنية، والشركات والأفراد في البلدان المتضررة.

وهذا ما يجعل أستراليا مشاركاً ومساهماً نشيطاً في المنتديات القائمة، بما يشمل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء

الديون، ونادي باريس، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونحن ندرك أنَّ التقدم نحو توافق الآراء بشأن مسائل الديون السيادية كان أبطأ ممَّا كنا نودّ نحن والآخرون، وإننا نبقى منفتحين على مناقشة السبُل لجعْل المنتديات القائمة تعمل بشكل أفضل. لكنَّ عمل صندوق النقد الدولي على تدعيم الإطار التعاقدي لإعادة هيكلة الديون السيادية متقدم جداً، كما قال آخرون، وسيكون من الملائم النظر في الكيفية التي ينبغي أن يستجيب بها المجتمع الدولي لمسائل إعادة هيكلة الديون السيادية حالما يُستكمَل هذا العمل.

ولكن ينبغي لنا أن نشير إلى عدم اعتقادنا أنَّ الأمم المتحدة منتدى مناسب نمضي فيه بهذه المسألة قدُماً، أو أنَّ اتفاقية للأمم المتحدة، أو إطاراً قانونياً متعدد الأطراف جديداً، في ظل الرعاية القانونية للأمم المتحدة، سيكون ملائماً أو فعّالاً. وإننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع الزملاء على هذه المسائل بالغة الدقة عبْر المنتديات القائمة، بهدف الوصول إلى توافق الآراء.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بحضور وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، السيد هكتور تيمرمان، في القاعة اليوم. كما أود الإشادة بالعمل الذي أنجزته مجموعة الـ ٧٧ والصين برئاسة دولة بوليفيا متعددة القوميات، في شخص ممثلها الدائم، السفير ساشا يورينتي سوليز. وأود كذلك الثناء على عمل البعثة الدائمة للأرجنتين بقيادة السفيرة ماريا كريستينا برسيبال، نحو اتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨ عصر اليوم، الذي تدعمه أوروغواي دعماً كاملاً.

إنَّ مشاكل إعادة هيكلة الديون التي تواجهها الأرجنتين حالياً لا تقتصر على ذلك البلد؛ بل هي تجسِّد واقع عدد كبير من البلدان التي تأثرت بظروف مشابهة، أو ربما تجد نفسها في تلك الحالة في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، إنها تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، بلدانه المتقدمة النمو والنامية على السواء. وينبغي ألاَّ تغيب عن بالنا حقيقة أنَّ الديون الخارجية هي إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ومن الواضح أيضا أنَّ الديون تُضعف القدرة على تهيئة الظروف اللازمة لممارسة حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي ما يتعلق بنطاق القرار، فإننا نقدِّر حقيقة كوننا قد تدارسنا اليوم في الجمعية العامة قراراً بهذا النطاق. ونعتقد أنَّ هذا هو المنتدى الملائم لمعالجة المسائل الاقتصادية والمالية، في ضوء التحديات الراهنة القائمة. فالجمعية العامة هي الجهاز الأكثر ديمقراطية في هذه المؤسسة، حيث الأعضاء جميعاً ممثَّلون على قدم المساواة.

لقد أعربت أوروغواي عن تنصُّلها من المضاربة المالية كما جسَّدتها الصناديق الانتهازية. ونعتقد أنه من الضروري أن تتمكن البلدان من التعويل على إعادة هيكلة الديون السيادية في ظل شروط عادلة دون أن يؤثر ذلك على تنميتها، ولا على رفاه شعوبها في نهاية المطاف. وهذه الأنواع من الحالات غير العادلة تقف أمام تهيئة الشروط للتنمية التي أشرنا إليها، فضلاً عن النمو والقضاء على الفقر، بين مجالات أخرى نتعامل معها في الأمم المتحدة. ومنظور حقوق الإنسان غائب أيضا، وهو منظور ينبغي أن يؤخذ في الحسبان لدى معالجة رفاه الشعوب. ولا يمكننا السماح بإعادة هيكلة الديون لمنعنا بأيّ شكل من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو بلوغ أهداف التنمية المستدامة المستقبلية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في السبُل التي يمكن بها للمصالح الاقتصادية من هذا النوع أن تهدد رفاه ملايين الأشخاص. ووفد بلدي يرى هذا القرار بهذه الروح.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوَّتت شيلي مؤيدة للقرار ٣٠٤/٦٨ لأنه يشير إلى مسألة

معلّقة في مجال التمويل للتنمية. وفي سياق مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، أكّد المجتمع الدولي الحاجة إلى العمل على المشاكل المنهجية في البنيان المالي الدولي وحلّها. ونعتقد أنَّ اتخاذ هذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح – وجزء من عمل المؤتمر الثالث المقبل المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥– في إطار أهداف التنمية المستدامة وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهو كذلك تعبير عن التضامن مع البلدان النامية التي واجهت حالة صعبة في إعادة هيكلة ديونها السيادية، بسبب فقدان إطار متعدد الأطراف ليحكم هذه العمليات.

السيد سواريز مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لتأييد البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا متعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإننا نرحب باتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨، بعنوان ”نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“. ونود أيضا أن نرحب ترحيبا حاراً بوزير خارجية الأرجنتين، السيد هكتور تيمرمان.

إنَّ المؤسسات المالية الدولية قد عززت تاريخياً المبادرات لتخفيف الديون التي اقترنت بشروط مؤاتية للدول التي توقِّع عليها. ومع أنَّ تلك المبادرات قد تكون قادرة على حلِّ المشاكل الاقتصادية الهيكلية، فإنها في النهاية تزيد الديون الاجتماعية الهيكلية، ممَّا يؤدي بدوره إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لدى الشعوب. ومشكلة الديون الخارجية المستمرة وخدمة البلدان النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل لتلك الديون على مرِّ السنين كانتا عاملاً هامّاً في منع النمو الاقتصادي والاجتماعي في عدد كبير من البلدان. إضافة إلى ذلك، تعاني هذا أيضا بعض البلدان متقدمة النمو، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفاً في الاتحاد الأوروبي، التي تواجه حاليا مشاكل اجتماعية عديدة جداً بسبب الديون الخارجية.

وهناك مسألة شديدة الحساسية والتعقيد للبلدان ذات المديونية، هي ما يُسمَّى الصناديق الانتهازية – وهي صفة تُطلَق على الحيوان الذي سمته الرئيسية عدم الذهاب إلى قتل فريسته إلاّ عند احتضارها تماما. وهذه الصناديق، التي يُشار إليها رسمياً بالصناديق الاستثمارية الحرجة، تشتري ديون البلدان والشركات التي توشك أن تُفلس، بما نسبته ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من قيمتها، ثمَّ تجادل في المحاكم للحصول على تعويض قيمته ١٠٠ في المائة. وبحسب معلومات من صندوق النقد الدولي، هناك ما يصل إلى ثمانية صناديق من هذا النوع تلاحق بلداناً مثقلة بالديون مثل جمهورية الكونغو، والكاميرون، وأوغندا، ومؤخرا الأرجنتين. ومن الواضح أنَّ الصناديق الانتهازية تتصرف بمنطق الرأسمالية الأنانية، التي لا تسعى إلاَّ إلى إثراء القلة بسهولة على حساب الفئات الأكثر ضعفاً.

إنَّ التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي هو إيجاد حلول فعالة في الأمم المتحدة، لا من المؤسسات المالية الدولية، نظراً للكارثة التي تسببت بها الأخيرة على المستوى الدولي في ما يتعلق بحلّ مسألة الديون. وبالنسبة للبلدان النامية، من الأهمية الحيوية أن نحافظ على مرجعية للشفافية في العمليات المتعلقة بالديون الخارجية. وهذا انتقاد لتقاعس مؤسسات التمويل الدولية عن العمل. وكما أشارت بحق مجموعة الـ ٧٧ والصين في إعلان سانتا كروز دي لا سييرا، الذي اعتُمِد في ١٥ حزيران/يونيه، من المؤسف رؤية العدد المتزايد من البلدان النامية المتضررة بالأزمة الاقتصادية العالمية، وهي البلدان التي أصبحت أكثر عرضة للمشاكل المتعلقة بالديون الخارجية.

ولذلك، فإن مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية عنصر هام في التعاون الدولي والتحالف العالمي من أجل التنمية.

ما فتئت جمهورية فنزويلا البوليفارية تشجع مبادرات المساعدة المالية الثنائية بشراء الديون من البلدان الأخرى في المنطقة، بينما تدين الممارسات القائمة على المضاربة لما يسمى

الصناديق الانتهازية. ومرة أخرى، فإن بلدنا يضرب مثلاً من حيث اعتماد الاستراتيجيات الجديدة التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز التمويل على المستوى الإقليمي فيما بيننا، والحد من اعتمادنا على أسواق رأس المال الدولية وضعفنا تجاهها. وهذا يعني أيضاً تحسين استخدام دورات التمويل ذات الصلة بأسعار الصادرات من الموارد الأولية والاستخدام الرشيد لها في تمويل الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية الرامية إلى تسهيل الاستثمار في البنية التحتية والنمو والتكامل.

وفي هذا الصدد، يسترشد موقف فنزويلا بخطتها الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩، التي تهدف إلى الإسهام في وضع جغرافيا سياسية دولية جديدة يتشكّل فيها عالم متعدد المراكز يؤدي إلى تحقيق الوئام العالمي وضمان السلام في العالم. يتحقق هذا على وجه الخصوص في وضع هيكل مالي دولي جديد يكون عادلاً ويمكن فعلاً أن يحل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية.

وما فتئت جمهورية فنزويلا البوليفارية تقدم الدعم لموقف الأرجنتين في جميع المحافل الدولية في ما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية للبلد في مواجهة الصناديق الانتهازية. وفي هذا الصدد، أكدنا حقيقة أنه لا يمكن للمرء أن يطالب الدول بدفع ديون غير أخلاقية في ظروف غير مقبولة. وهذا هو السبب الذي يجب أن يدفع المنطقة لدعم مبادرات كهذه مثل ”مصرف الجنوب“ من أجل التصدي على نحو مستقل لهجمات رأس المال المستخدم في المضاربة.

وفي الختام، ترتبط مشكلة الدين ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى إنشاء هيكل مالي دولي جديد أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية من خلال تعزيز منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، والتزام البلدان النامية والنظم المالية الجديدة التي يجري إنشاؤها على الصعيد الإقليمي. الصناديق الثنائية مثل الذي بين فنزويلا وإيران، والصين وروسيا، تبحث عن بدائل ابتكارية جديدة لحل مشكلة ديون البلدان النامية، استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للدول، ومن دون التأثير على سياساتها الداخلية أو نظمها الاقتصادية أو السياسية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تكون معرضة للخطر بالنظر إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من البلدان المدينة يجب عليها أن تحوّل مواردها الشحيحة إلى سداد الدين بدلاً من استثمارها لصالح شعوبها.

وكما قال رئيس فنزويلا، نيكولاس مادورو موروس، إننا نؤيد أية مبادرة ترمي إلى إيجاد الحلول المناسبة والفعالة والواسعة النطاق والدائمة لمشكلة الديون على أساس القرار الذي اتخذ اليوم.

السيد بوقدّوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الزميل السيد ساشا لورنتي سوليز، سفير دولة بوليفيا المتعددة القوميات ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي حين أن الجزائر كانت تفضل اتخاذ القرار ٣٠٤/٦٨ بتوافق الآراء، فإننا نرحب بنتائج التصويت اليوم. باتخاذ هذا القرار تبعث الجمعية العامة برسالة واضحة إلى القطاعين المصرفي والمالي تفيد بأن الممارسات والتدابير التي من شأنها أن تعوق التنمية لأي بلد تشكل مصدر قلق بالغ لنا في الأمم المتحدة.

إن القرار المتخذ اليوم يأتي في وقته المناسب، وهو حكيم ومشروع. فهو لا يسعى وحسب إلى إنشاء إطار مناسب يتمثل الغرض منه في التنظيم الفعال والملائم لعملية إعادة هيكلة الديون السيادية، ولكنه يضع الدول والشعوب أيضاً في صميم هذه المنظومة، مما يمنع المؤسسات المالية التي لا تملك أي شكل من أشكال تأنيب الضمير من اختطاف عملية التنمية لأمة ما أو لسيادتها. وفي هذا السياق، أذكر كلمات الرئيس

إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي تكلم بشأن الطبيعة اللاإنسانية والجامحة للرأسمالية. ولكننا نقبل أيضاً نظامنا للاقتصاد العالمي.

إن الجزائر التي واجهت أزمة مالية مروعة في التسعينيات من القرن الماضي وتعيّن عليها أن تواجه العملية المروّعة، عملية إعادة هيكلة الديون، أيّدت باستمرار إجراء إصلاح عميق للنظام المالي الدولي بحيث يعكس الطموحات التنموية لكل الشعوب – الأمر الذي يعني أنه لا يتعلق بجني الأرباح فحسب. يمكننا أن نقبل الأرباح المعقولة، بطبيعة الحال، ولكن الهدف أيضاً هو تعزيز القضاء على الفقر على نحو فعال، وإيجاد فرص العمل، والإنتاج، والنمو الاقتصادي القوي والشامل والمستدام.

في هذه المرحلة أود أن أهنئ الوزير تيمرمان وزميلتنا السيدة ماريا بيرسيبال. فقد قاما بعمل رائع. ونتقدم بالتهنئة على مبادرتهما وعلى النجاح الدولي الباهر الذي حققاه. إننا نشكرهما لأنهما أطلقا صيحة تنبيه للجميع، بمن في ذلك الذين لم يوافقوا على نص مجموعة الـ ٧٧. ويتجاوز هذا ديون الأرجنتين: فالحرية والديمقراطية على المحك. ينبغي للتماسك الوطني والعلاقات الدولية أن تحكم بطريقة تتسم بالشفافية والديمقراطية والانفتاح تعود بالخير على الجميع.

لا يمكننا أن نفكر في المؤسسات المالية والأزمة الأخيرة باقية دائماً في أذهاننا. لا يمكن أن نقبل بوجود فئات خفية وراء الكواليس تقرر بشأن استقرار الشعوب والبلدان والمواطنين ومصيرهم من دون علمهم. فهذه ليست مسألة تقنية. إنها مسألة سياسية متجذّرة. هؤلاء الأشخاص والجماعات والمؤسسات ليسوا – ولا يمكنهم التصرف كما لو كانوا – قادتنا المنتخبين، وهم يعملون ضد مصالحنا الأساسية واستقرار بلداننا.

لكل هذه الأسباب، الجزائر مؤيد قوي لقرار مجموعة الـ ٧٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان ديربان ومتابعته وبرنامج العمل

مشروع المقرر (A/68/L.58)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٦٧ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة واتخذت القرار ٢٣٧/٦٨ في جلستها العامة الـ ٧٢، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، واتخذت القرار ٥٥٦/٦٨، في جلستها العامة الـ ٩٩، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/68/L.58، المعنون ”برنامج الأنشطة المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي للمتحدرين من أصل أفريقي“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قررت اعتماد مشروع المقرر A/68/L.58؟

اعتُمد مشروع المقرر (القرار ٥٥٨/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٧ من جدول الأعمال، والبند ٦٧ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مشروع القرار (A/68/L.59)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البند ٧٥ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٤١ و ٤٢، المعقودتين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/68/L.59.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/68/L.59، المعنون ”تقرير المحكمة الجنائية الدولية“، في إطار البند ٧٥ من جدول الأعمال. وبالإضافة إلى البلدان الستة المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.59، التي تتضمن نص مشروع القرار، أبدى ٥٩ بلدا الرغبة في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. وبذلك، يرتفع العدد الإجمالي لمقدمي مشروع القرار إلى ٦٦ دولة. وأفهم أن الأمانة العامة ستتلو أسماء تلك البلدان.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدم رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ – هيون سونغ، التقرير السنوي التاسع (A/68/4) للمحكمة الجنائية الدولية إلى الجمعية العامة (انظر A/68/PV.41). وقد أجرينا آنذاك مناقشة بنّاءة ومتعمقة جداً، وأودّ أن أُبرز بعض عناصرها.

أولا، من أجل ضمان نجاح المحكمة، لا يزال الانضمام العالمي إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أمرا ضروريا. وفي ظل تصديق ١٢٢ دولة على نظام روما الأساسي أو انضمامها إليه، أظهر ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بتحقيق عالميته. ويحدونا أمل صادق أن تنضم دول أخرى في المستقبل القريب.

ثانيا، أود أن أسلط الضوء على أن الحالة في ما يتعلق بأوامر القبض التي تنتظر التنفيذ لا تزال تثير قلقا عميقا. والمحكمة ما زالت تعتمد على تعاون الدول في إنفاذ أوامرها وقراراتها. وإذا لم توفر الدول التعاون اللازم لقيام المحكمة بعملها وفقا للالتزامات القانونية لهذه الدول، فإن المحكمة لن تستطيع الوفاء بولايتها وسيستمر الإفلات من العقاب في الازدهار. فتعاون الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ضروري لقيام المحكمة بعملها. وهذا التعاون ذو أهمية حاسمة، ليس في ما يتعلق بالقبض على المتهمين وتسليمهم فحسب، ولكن أيضا بخصوص توفير الأدلة وحماية الضحايا والشهود ونقلهم إلى أماكن أخرى وإنفاذ الأحكام. ولذلك، يسعدنا أن الأمم المتحدة واصلت خلال العام المنقضي مساعدة المحكمة في مساعيها من خلال تنفيذ اتفاق العلاقة. ونرحب أيضا بالمساعدة المقدمة حتى الآن من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها المحكمة في هذا الصدد.

ثالثا، أود أن أشير إلى أن السمة التي تميز المحكمة هي طابعها القضائي المستقل. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المؤسسة القضائية تعمل في إطار عالم سياسي، وهي لا تحتاج إلى تعاون الدول فحسب، ولكن أيضا إلى احترامها لاستقلالها القضائي وحمايته وتعزيزه.

رابعا، ترحب حكومة بلدي بالزيارة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى لاهاي للاجتماع مع أعضاء المحكمة الجنائية الدولية، من بين جهات أخرى. والأمر يتطلب متابعة عملية لتلك الزيارة من أجل مواصلة توطيد العلاقة.

خامسا وأخيراً، أكد التقرير السنوي للمحكمة والمناقشة التي جرت في الجمعية العامة أيضا على دور المحكمة في جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء مجتمع دولي لا يتصف فحسب بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ولكن ينعم

أيضا بالسلام والأمن. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إذا لم يُقدم مرتكبو أخطر الجرائم إلى العدالة. فالسلام والعدالة متطلبان يكمل أحدهما الآخر. والسلام والعدالة هما أيضا بمثابة شروط ضرورية لتعزيز تنمية الدول التي تتعافى من آثار الصراع. وقد أظهرت البحوث أن الدول التي تتصالح مع أخطاء الماضي تكون أقدر على إحراز تقدم والمضي قدما من تلك التي لا تزال غير قادرة على التعامل مع الجرائم المرتكبة في الماضي.

ويفخر بلدي، هولندا، بكونه الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية وللعديد من المؤسسات القانونية الدولية الرائدة الأخرى. وتؤكد مملكة هولندا من جديد التزامها بأن تكون شريكة للأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام والعدالة والتنمية، وهي، كما ذكرت من قبل، الركائز الثلاث الأساسية غير القابلة للانفصال والتي لا يمكن تحقيق أي منها بمعزل عن الأخرى. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الجمعية العامة في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة في هذه المجالات.

أود الآن أن أنتقل إلى مشروع القرار نفسه (A/68/L.59) الذي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية.

أولاً، إنه يوفّر الدعم السياسي للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها منظّمة ولولايتها وأهدافها والأعمال التي تقوم بها.

ثانيا، إنه يؤكد أهمية العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة على أساس اتفاق العلاقة، حيث أن لكل من الأمم المتحدة والمحكمة دورا محوريا بنفس القدر في تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية.

ثالثا وأخيراً، يشكل مشروع القرار تذكيراً للدول والمنظمات الدولية والإقليمية بضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بمهامها.

وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات على تعاونها البناء والمرونة التي أبدتها خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا.

وتأمل مملكة هولندا أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء وأن يفضي إلى توفير دعم أكبر للمحكمة في مكافحتها للإفلات من العقاب وفي محاولاتها الرامية إلى مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة عن أعمالهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/68/L.59، المعنون ”تقرير المحكمة الجنائية الدولية“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد المحمصاني (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.59، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الأردن، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، غابون، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، منغوليا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.59؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.59 (القرار ٣٠٥/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة بيانات شرح المواقف محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رحمة الله (السودان): يجدد السودان موقفه الثابت والواضح الرافض لما يُسمى بالمحكمة الجنائية الدولية التي تمثل منبرا لتسييس العدالة الدولية واستهداف القادة الأفارقة وتهديد السلام والاستقرار في الدول الأفريقية. ولقد ظلت المحكمة، ومنذ قيامها، تتبنى أجندات دوائر معادية للشعوب الأفريقية وتكرس جهدها ووقتها فقط ضد الأفارقة دون سواهم.

إن السودان ليس طرفا في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة ومن ثم، ليس ملزما بقراراتها وفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

وتتمتّع بلادي بنظام قضائي وطني مؤهل وقادر على القيام بالاختصاص الوطني وتحقيق العدالة، وهو ما تضطلع به المؤسسات السودانية العدلية دون تدخل أو وصاية من أيّ طرف خارجي.

إنَّ المحاولات المستمرة الساعية إلى جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة جمعية للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية تشكّل خرقاً للميثاق وتتعارض مع المبادئ الراسخة في القانون الدولي. إذ إنَّ المحكمة كيان منفصل لا تربطه أية علاقة مؤسسية أو عضوية بالأمم المتحدة. ولا تترتّب أي التزامات خارج إطار الدول الأطراف على الدول غير الأطراف. وبناءً على كل ما تقدَّم، فإن السودان ليس معنياً بهذا القرار (القرار ٣٠٥/٦٨)، ولا يعطيه أيَّ وزن أو اعتبار. ويرجو وفد بلادي أن يتجسَّد بيان السودان وموقفه من مشروع القرار في محضر الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت بعد اتخاذ القرار.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلام للإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأرجنتين، إستونيا، ألمانيا، أيسلندا، بلجيكا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، المكسيك، النمسا، هنغاريا وبلدي ليختنشتاين.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٣٠٥/٦٨ بتوافق الآراء، لكننا نأسف أيضا لأنه لم يتمَّ واقعيا إحراز أيِّ تقدُّم بالمقارنة مع نصّ السنة الماضية (انظر القرار ٢٩٥/٦٧) على الرغم من الجهود التي بذلها الميسِّر، ممثل هولندا، وجهود الدول الأطراف وبرغم التطوُّرات الموضوعية الهامة في العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل أن نتمكّن من الشروع في عملية أفضل في المستقبل وأن نتفق على نص أفضل من حيث النوعية وأكثر صلة بالموضوع.

لقد أثبتت المحكمة الجنائية الدولية نفسها بصفتها محور المكافحة الدولية للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، وهو مسعى تمثل الأمم المتحدة شريكا رئيسيا فيه. والقرار السنوي هو النص الوحيد الذي يتناول حصرا العلاقة بين المؤسستين. لذا، فإنه آلية هامة لتجسيد تلك العلاقة وتوطيدها بصورة كافية.

ويمكن للقرار، بل ينبغي، أن يكون أداة هامة لمساعدة المحكمة في تنفيذ ولايتها المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن المؤسف أنه يتعين علينا القول إنَّ نصَّ هذه السنة لا يلبّي هذا التوقع إلا جزئياً. وقد قدَّمت الدول الأطراف في

نظام روما الأساسي اقتراحات عديدة بشأن كيفية تحسين القرار، لكنّ النص المُعتمد للتور لم يجسَّد سوى قلة ضئيلة منهاّ.

ويؤسفنا بشكل خاص أنَّ النص لا يراعي بشكل أفضل عملية التصديق لتعديلات كمبالا بشأن جرائم الحرب وجرائم العدوان. إن حظر الاستخدام غير القانوني للقوة في صُلب ميثاق الأمم المتحدة. وتجريم جريمة العدوان أمام المحكمة الجنائية الدولية سيقرب بين المؤسستين أكثر. لذا، سيكون من الملائم أن تدعو الجمعية العامة الدول إلى التصديق على تلك التعديلات، حيث إنَّ عدداً كبيرا من الدول قد فعلت ذلك أصلاً، كما أنها تمثل إسهاما ملحوظا في مقاصد المنظمة وأهدافها.

ولمجلس الأمن دور خاص بموجب نظام روما الأساسي، إذ يمكنه أن يُحيل إلى المحكمة حالات دول غير أطراف في النظام، بغية مساءلة الجناة. ويتعين على مجلس الأمن أن يستخدم سلطته في الإحالة على نحو متَّسق، عند الضرورة. أما وأنه قد سبق للمجلس استخدام هذا الدور مرَّتين في الماضي، فإنه بحاجة أيضا إلى متابعة إحالاته بغية السماح بتنفيذ الإجراءات القضائية في لاهاي. وهناك حاجة إلى إطار مؤسسي أفضل لمناقشة مسائل التعاون بين المجلس والمحكمة، لأنَّ الكثير جداً من رسائل المحكمة وطلبات الدول تظل دون إجابات، ولا يجري معالجة الكثير جدا من المسائل التقنية. وزيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى مقرِّ المحكمة خطوة هامة ينبغي متابعتها بتدابير عملية.

ونودّ أيضاً أن نشير مجدداً إلى أنَّ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ينص على أن تعيد الأمم المتحدة تمويل المحكمة لتغطية النفقات المترتِّبة عليها فيما يتعلق بإحالات مجلس الأمن. وهذه المسألة أيضا غير مجسَّدة في النص على نحو كافٍ، مع أنَّ عدداً كبيراً من الوفود رأت أنه ينبغي حدوث ذلك. وتواجه المحكمة قيوداً خطيرة على قدراتها، ممَّا سيجعلها غير قادرة على أداء مُهماتها الحاسمة، مثل إجراء تحقيقات في الجرائم في الحالات الأخرى التي يحيلها إليها مجلس الأمن إذا لم يتم منحها موارد إضافية. ولا يمكن لأعضاء الأمم المتحدة أن يغضوا الطرف عن هذه الحقيقة.

لذا، فإننا نتطلع إلى أن نناقش مع الوفود التي تشاطرنا التفكير سبُل جعْل النص أقرب إلى مقصده الهام، المتثل في التعبير عن التحديات السياسية التي تواجهها المحكمة في تفاعلها مع الأمم المتحدة ومعالجة الشواغل السياسية المُلِحّة بدل التركيز على المسائل التقنية.

السيدة ميليكاي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أودّ في البداية أن أشكر ممثل هولندا، بصفته الميسِّر للقرار ٦٨/٣٠٥.

إنَّ الأرجنتين لم تدعم اتخاذ القرار فحسب، بل شاركت في تقديمه أيضا. وقد فعلت ذلك انطلاقاً من دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية. ويقدِّر بلدي حقيقة أنَّ القرار قد اتُّخِذ بتوافق الآراء لأنَّ العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة لا يمكن إنكارها. وتدعم المنظمة هدف مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم المثيرة للقلق الدولي. وفي ضوء ذلك، واستناداً إلى نظام روما الأساسي، نفَّذ مجلس الأمن فعلياً إحالتين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولكن مع تقديرنا لهذا التوافق في الآرء، نعتقد أنه ليس غاية بحدِّ ذاته، بل ينبغي أن يشمل المضمون الملائم الذي يجسِّد تجسيداً كافياً تطور المحكمة وعلاقتها بالأمم المتحدة، فضلا عن التحديات الجديدة. وفي ضوء ذلك، أود أن أُبرِز بعض جوانب القرار التي جعلت القلق يساورنا.

إنَّ الفقرة ١٤ تقتصر على ذِكْر حقيقة أنَّ الدول الأطراف في المحكمة قد تكبَّدت حتى تاريخه التكلفة المالية للإحالات

التي نفَّذها مجلس الأمن إلى المحكمة. لكنَّ هناك حقيقة أيضاً وهي أنَّ نظام روما الأساسي ينصّ على أنَّ تكاليف الإحالات يجب أن تتحمَّلها الأمم المتحدة. وهذا البند مُجسَّد أيضا في اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، الذي أقرَّته الجمعية العامة بتوافق الآراء (انظر القرار ٣١٨/٥٨).

ومع ذلك، فإنَّ ما نحن بصدده اليوم هو حقيقة أنَّ الممارسة المؤسفة لمجلس الأمن بشأن تمويل الإحالات تتجلى أيضا في الجمعية العامة مع أنَّ أغلبية كبرى من الدول تدعم الامتثال الكامل للفقرة (ب) من المادة ١١٥ من نظام روما الأساسي وللمادة ١٣ من اتفاق العلاقة، وحقيقة أن المسألة تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة. وليس مقبولاً أن توضع الجمعية العامة في موضع غير القادر على اتخاذ قرار بشأن مسألة تملك الصلاحية الكاملة بشأنها بمقتضى الميثاق. ويعتقد بلدي أنه يجب معالجة المسألة على نحو مناسب. وعدم القيام بذلك قد يقوِّض استدامة تحقيقات المحكمة ومصداقية المنظمة.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، يجب على المنظمة أيضاً أن تتابع إحالاته إلى المحكمة. والمجلس لم يُحرِز حتى تاريخه سوى تقدم ضئيل جدا. ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تكون في وضع يتيح لها حثَّ المجلس على إقامة علاقة مؤسسية وعضوية بقدر أكبر مع المحكمة وعلى التعاون معها بمزيد من المرونة.

وللأسف، في هذه المناسبة لم نحقق ذلك أيضا.

والجانب الآخر الذي لم ينعكس في القرار أي تقدم محرز بشأنه، بالرغم من إحراز تقدم بشأنه فيما بين الدول الأطراف، هو التصديق على التعديلات على نظام روما الأساسي التي اعتمدت في كامبالا عام ٢٠١٠، وخاصة التصديق على التعديل بشأن جريمة العدوان. ولأسباب لا نفهمها، يبدو أن الجمعية العامة غير قادرة على أن تعكس في بياناتها التقدم المحرز نحو بدء نفاذ التعديل المتعلق بالعدوان. هذا الموقف مؤسف للغاية، إذ يمثل ذلك التعديل إسهاما واضحا من نظام روما الأساسي في إرساء السلام والأمن الدوليين.

كما تعد المساهمة البارزة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي إسهاما في تحقيق أهداف المنظمة. ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة، التي قدمت أيضا خلال تاريخها مساهمات هامة في تطور حماية حقوق الإنسان والمساءلة عن الجرائم البشعة، في المستقبل من أن تعكس التحديات الراهنة التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية وعلاقتها مع الأمم المتحدة بطريقة مناسبة.

السيد مندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليختنشتاين بالنيابة عن مجموعة من الدول الأطراف. ونود أن ندلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتنا الوطنية.

المحكمة الجنائية الدولية هي بلا شك إحدى أهم قصص النجاح لتعددية الأطراف. فقد ولدت من رحم إرادة المجتمع الدولي لوضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم ضد الإنسانية خطورة، ولتحقيق العدالة للضحايا. يكمن جوهرها وقوتها الرئيسية في الولاية القضائية التي تسري على الجميع، وهو مبدأ أساسي من مبادئ العدالة، لأن التاريخ أثبت أنه لا يمكن إرساء سلام دائم بدون تحقيق العدالة.

ونتيجة لتلك التطلعات العالمية، يطالب العالم بألا تكون هناك أي دولة يسود فيها الإفلات من العقاب. لهذا تكرر كوستاريكا الحاجة إلى مواصلة تعزيز التصديق على نظام روما الأساسي حتى يحين الوقت الذي يطبق فيه النظام على الصعيد العالمي.

وريثما يتم ذلك، ينص النظام الأساسي على أنه ينبغي للأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، أن تحيل إلى المحكمة

الجنائية الدولية الحالات التي ارتكبت فيها جرائم بشعة في الدول غير الأطراف. ويجب أن تمارس هذه السلطة الممنوحة لمجلس الأمن بأقصى قدر من المسؤولية والموضوعية. وقدمت كوستاريكا مرارا مقترحا لوضع بروتوكول موحد ويمكن التنبؤ به وشفاف لإحالة الحالات إلى المحكمة. إذ لا يوجد مبرر لعدم إحالة حالات مثل حالة سوريا إلى المحكمة، حيث وجدت تقارير لخبراء الأمم المتحدة مرارا أدلة على جرائم حرب.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوستاريكا بتنقيح فرنسا للمقترح المقدم من مجموعة الدول الخمس الصغيرة، وكوستاريكا جزء منها، الذي يسعى إلى تشجيع أعضاء مجلس الأمن على الاشتراك في مدونة لقواعد السلوك يقوم الأعضاء بموجبها بعدم اللجوء إلى حق النقض في الحالات التي ارتكبت فيها جرائم الحرب والإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية.

كما يحث وفد بلدي، فيما يتعلق بالإحالات إلى المحكمة في المستقبل، ألا يتضمن مجلس الأمن استثناءات قضائية تنتهك مبدأ المساواة أمام القانون، وبالتالي يعرض مصداقيته للخطر وكذلك مصداقية المحكمة. كما لا بد أن ترسخ تلك القرارات التزام جميع الدول الأعضاء بالتعاون مع المحكمة. وأدت أحكام القرار بشأن سوريا، الذي قدمته فرنسا وللأسف اعترض عليه، إلى استثناءات غير مقبولة.

وثمة مسألة حاسمة أخرى هي تمويل الأمم المتحدة للإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونظرا إلى أن الميثاق يضع المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، من خلال تنفيذ تلك الإحالات تساعد المحكمة ذلك الجهاز في الاضطلاع بولايته. وفي الحالات المتعلقة بالتعاون، لا بد من تطبيق المادة ١٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، لأنها تنص على تقديم الأمم المتحدة للدعم الاقتصادي.

ويوضح الاتفاق أن تقديم المساهمات سيكون بقرار من الجمعية العامة. ولذلك، يعتبر وفد بلدي أنه من غير المناسب أن تتضمن قرارات مجلس الأمن لغة تهدف إلى استثناء تلك المساهمة الاقتصادية. ويتجاوز ذلك صلاحيات المجلس ويتعارض مع اتفاق أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

المسائل التي ذكرتها للتو، فضلا عن المسائل الرئيسية الأخرى مثل الإخطار المسبق من مسؤولي الأمم المتحدة الذين لديهم صلات ضرورية مع هاربين من المحكمة الجنائية، فضلا عن حالة التصديق على تعديلات كامبالا بشأن جريمة العدوان، من بين أمور أخرى، هي مسائل مشمولة في التقرير المقدم من رئيس المحكمة. وفي ذلك الصدد، ونظرا لأهميتها الحالية، لم تكن الإشارة إليها في القرار الحالي مناسبة فحسب، بل تكتسي أهمية خاصة.

ومع ذلك، فإنه لم يكن من الممكن إدراجها بالكامل في النص بسبب حجج مفادها أن تلك المسائل ليست الاختصاص الحصري لجمعية الدول الأطراف. ولايتفق وفد بلدي مع ذلك. يجب أن تكون العدالة الجنائية الدولية محل اهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتشير ديباجة اتفاق التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة إشارة صريحة إلى أن نظام روما الأساسي يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، إذ ينص على الدور الهام المنوط بالمحكمة في سياق أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأكمله.

وتظهر النصوص الواردة التنويه الذي قدمته المنظمة إلى المحكمة فيما يتعلق بدورها الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. يجب علينا الآن تنفيذ اتفاق التعاون على النحو الذي يعزز الدعم المقدم من الأمم المتحدة.

ونظرا للأهمية التي تحظى بها المحكمة، فإن حجم العمل بها هو الأعظم في تاريخها: ثمانية تحقيقات جارية، ينطوي كل

تحقيق منها على قضايا متعددة، وثمانية تحقيقات أولية. إذا لم تقدم الأمم المتحدة الدعم المالي للإحالات إلى المحكمة، سيكون لدينا مؤسسة ستضطر لأن تقرر ما إذا كانت ستشرع في إجراء تحقيق بناء على ميزانيتها، لا على أساس تحقيق العدالة.

ولهذه الأسباب تشعر كوستاريكا ببالغ الأسف أننا اليوم نعتمد مرة أخرى مشروع قرار لا يفي بالالتزامات المنبثقة عن اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة، والأسوأ من ذلك، أنه لا يلبي احتياجات العدالة الجنائية الدولية.

وأخيرا، أود أن أتشاطر الجمعية بضعة أسطر من البيان المشترك الصادر في ١٧ تموز/يوليه خلال الاحتفال بيوم العدالة الجنائية الدولية من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وجامايكا، وشيلي، وغواتيمالا، وفترويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس:

”بالرغم من أننا نعلم أن العدالة الجنائية الدولية تواجه تحديات جديدة، نحن واثقون من أننا سنتغلب عليها، وذلك بدعم والتزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة، وسنواصل المضي نحو عالم تسود فيه المساءلة“.

السيد جوييني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليختنشتاين بالنيابة عن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. ويود وفد بلدي مشاركة الآخرين في توجيه الشكر إلى هولندا للعمل المتميز الذي اضطلعت به في تيسير المفاوضات بشأن القرار ٣٠٥/٦٨. ويسر وفد بلدي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار.

وجنوب أفريقيا تؤيد تأييدا قويا المحكمة الجنائية الدولية. وفي ذلك الصدد، لا تعتبر جنوب أفريقيا مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب من الأمور المسلم بها.

وبوصفنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي، ندرك تماما الآثار المترتبة في الميزانية عن إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن تكاليف إجراء التحقيق والملاحقة القضائية في الحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تتحملها الأمم المتحدة.

في نهاية المطاف، تحال هذه القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية باسم الأمم المتحدة ككل، ومن غير المنصف أنه تتحمل التكاليف الدول الأطراف لوحدها. والأهم فيما يتعلق بهذه النقطة أن وفدي قلق من ممارسة مجلس الأمن المتمثل في استبعاد إمكانية تمويل الأمم المتحدة للقضايا المُحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تشكل إغتصابا لمهام الجمعية العامة بموجب المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب، وفي حين أننا انضممنا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٠٥/٦٨، نود أن نعرب عن شعورنا بالإحباط لأنه لا يتضمن فقرة بشأن التمويل.

السيدة غريغنون (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): ينوه وفد كينيا باعتماد القرار ٣٠٥/٦٨، المعنون ”تقرير المحكمة الجنائية الدولية“، بتوافق الآراء. ونعرب عن امتناننا للميسر، ممثل مملكة هولندا، على إدارته باقتدار المفاوضات المطولة. بوصف كينيا عضوا مسؤولا في أسرة الأمم، فإنها تنضم إلى توافق الآراء، وترى أنه من المناسب الإدلاء بالبيان التالي بصفتنا الوطنية.

في البداية، نلاحظ أن القرار يمكن أن يساعد المحكمة في الوفاء بولايتها، وهي مكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، نظرا لأن كينيا مطلعة على التطورات الحالية في القضايا الكينية المعروضة على المحكمة، وعلى علم كذلك بالمستندات التي قدمها مؤخرا مكتب المدعي العام، فإنها مضطرة للتصريح بأننا ما زلنا نشعر بقلق عميق حيال التفسير الحالي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه.

ولا يخفى على أحد أن القضايا الكينية تواجه حاليا تحديات خطيرة. فنحن نواجه حالة حيث، في إحدى القضايا، أعلن مكتب المدعي العام في أكثر من مناسبة أن الأدلة المتاحة غير كافية لإثبات المسؤولية الجنائية للمتهم بما يتجاوز حدود الشك المعقول. وفي قضية أخرى، أكد شاهد علنا تقديم أدلة كاذبة، وعلى حد قوله، أدلى بشهادة زور بمعرفة أو تواطوء مسؤولين في المحكمة.

ويتعارض هذا الوضع المؤسف مع جميع المبادئ الصامدة أمام اختبار الزمن للقواعد القانونية والقضائية التي تمارس تماشيا مع المعايير الدولية المعروفة في كل من القانون المدني والقانون العام. ويبدو أن هناك عدم قدرة من جانب مكتب المدعي العام والمحكمة للتوصل إلى النتيجة المنطقية الوحيدة في ضوء الظروف السائدة. ونعتقد أن هذه التحديات يصعب تخطيها حتى وإن تم منح مكتب المدعي العام والمحكمة وقتا غير محدد. إن الفجوات ببساطة أضخم وأكبر من أن تجسر لكي نكفل مصداقية المحاكمات في القضيتين الكينيتين.

ولئن كانت المحكمة الجنائية الدولية تسعى جاهدة للاضطلاع بولايتها، ولا تزال تتلقى التعاون الصادق من الدول الأطراف، فقد يبدو أنه في الحالة الراهنة للتفسير والتنفيذ، قد تُطبق المثل العليا لنظام روما الأساسي، وهي العقاب على الجرائم الخطيرة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتضميد الجراح والمصالحة وتعويض الضحايا على الصعيد الوطني. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن التنفيذ والتفسير الحاليين لنظام روما الأساسي يؤديان إلى نتائج عكسية تتضارب مع هذه المثل العليا ذاتها.

ولن يعمل استمرار صمتنا وقبولنا إلا على تقويض مشروعية المحكمة وولايتها الأساسية، ومكافحة الإفلات من العقاب. كما يسيأن كثيرا إلى الضحايا الذين تتواصل إطالة الإجراءات باسمهم، ناهيك عن أنها تنتهك أيضا حقوق المتهمين المحمية في نظام روما الأساسي.

ونعتقد أن نزاهة نظام روما الأساسي وجدواه وحياديته تخضع لاختبار. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لضمان عدم الإطالة في الحالات إلى ما لا نهاية. وقد حان الوقت لاتخاذ قرار في مستقبل القضيتين الكينيتين. ومن وجهة نظرنا، حان الوقت لكي تقوم المحكمة ومكتب المدعي العام بالإجراء الصواب المتمثل في اسقاط القضيتين والتهم.إن التحدي الحالي لا يتعلق بمستقبل إدارة نظام العدالة الدولية، أو حالات الإفلات من العقاب والعنف في العالم فحسب؛ بل يتعلق أيضا بالطريقة التي من خلالها ترتبط الدول القومية بعضها ببعض في سياق نظام العدالة الدولية. وهذه هي الخطوة الوحيدة التي يمكن أن تحافظ على نزاهة المحكمة دون المساس بها.

وقد أشار العديد من المتكلمين قبلي إلى المسائل المتعلقة بالموارد والقيود على القدرات. وفي هذا السياق، يطالب وفد بلدي بالاستخدام الحكيم لرأس المال البشري والموارد المالية وتوجيهها الأمثل إلى استخدامات وفي حالات أكثر استحقاقا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على ملاحظتي السابقة، ألا وهي أن القرار الذي اتخذ اليوم، والذي يتناول العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، يقدم فرصة فريدة للدول الأطراف والدول غير الأطراف، لدعم المحكمة في الوفاء بولايتها. ولذلك، تتمثل مناشدتنا في أن

يفسر نظام روما الأساسي وينفذ بالطريقة والأسلوب اللذين قصدهما من صاغوا النظام الأساسي نفسه.

السيد كوروشي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب بلدي باعتماد القرار ٣٠٥/٦٨ بشأن تقرير للمحكمة الجنائية الدولية. شاركت هنغاريا في تقديم القرار، اذ ارتأت أنه من المهم أن تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منهجيا في علاقتها مع المحكمة الجنائية الدولية بطريقة استشرافية. هنغاريا هي من البلدان التي تتوخى قرارات أكثر قوة تصيغ العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة وأعضائها على نحو أكثر تفصيلاً. ولذلك تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليختنشتاين باسم مجموعة من البلدان التي تناصر مزيدا من تواتر التعاون القائم على المبادئ بين الأمم المتحدة والمحكمة.

وأود أن أتناول بإيجاز عنصرا واحداً فقط، سبق ذكره في ذلك البيان، الا وهو مسألة إحالة القضايا. تعتقد هنغاريا أن القرارات المقبلة ينبغي أن تتخذ منظورا أوسع نطاقا فيما يتعلق بمسألة الإحالات، وتقر بتعاضد العلاقة بين مهام المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن. وتواصل هنغاريا التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون تحقيق سلام دائم بدون عدالة. فعدم وجود المساءلة لا يقضي على الحاضر فحسب، لكنه يصبح تربة خصبة للأعمال الوحشية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، حيث تم استهداف المدنيين، ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير المتاحة له لحماية السكان المدنيين.

وفقا البيان الرئاسي S/PRST/2013/2 الصادر عن المجلس والمتعلق بحماية المدنيين والالتزامات بتعزيز المساءلة، يجب أن يستخدم مجلس الأمن سلطة الإحالة بطريقة متسقة حيثما وكلما كان ذلك ضروريا. وبناء على هذه المبادئ انضمت هنغاريا إلى مبادرة سويسرا، ووقعت على رسالة (A/67/694، المرفق)، إلى جانب ٥٦ من الدول الأعضاء الأخرى، تطالب مجلس الأمن بإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما يجب أن يساعد المجتمع الدولي حكومة العراق في مكافحة الإرهاب، والتحقيق في الأعمال الوحشية التي ترتكب في ذلك البلد، بما في ذلك تلك التي تهدد بقاء الأقليات المسيحية والدينية الأخرى التي تعيش في شمال العراق.

ترحب هنغاريا بالقرار الصادر مؤخرا الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان ويطلب فيه إلى مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إرسال بعثة إلى العراق لإجراء تحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية المرتبطة بها، بهدف كفالة المساءلة الكاملة. وإضافة إلى تقديم الدعم إلى الحكومة العراقية وبعثة مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ينبغي للمجتمع الدولي استكشاف جميع الخيارات الأخرى. وأحد تلك الاحتمالات الذي درسته هنغاريا بعناية هو إمكانية الشروع في الطلب من مجلس الأمن بإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الحكومة العراقية.

بشكل عام، يحدونا أمل كبير في أن تتخذ القرارات في المستقبل نهجا يتم بموجبه زيادة تطوير وتعزيز دور إحالة الحالات المتعلقة بحماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات.

السيد لونا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شاركت البرازيل في اتخاذ القرار ٣٠٥/٦٨ بالإجماع، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية. وقدمنا مشاريع القرارات السنوية بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية حتى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، الأمر الذي يبرهن على دعمنا الثابت لفكرة أن المحكمة تضطلع بدور محوري في مكافحة الإفلات من العقاب. ولهذا السبب تحديدا، نرى أن أفضل السبل لدعم المحكمة الجنائية الدولية هو التعبير عن قلقنا العميق والمتزايد

من خلال التأكيد على مسألة ذات طابع هيكلي تكمن في جوهر العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة، وتحديدا الجمعية العامة.

وبالرغم من التوجيهات الواضحة المنصوص عليها في المادة ١١٥ (ب) من نظام روما الأساسي والمادة ١٣ (٢) من اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، بمعنى أن الأمم المتحدة يجب أن تتحمل تكاليف إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالإحالات من مجلس الأمن، اكتفت الجمعية العامة بالتنويه بأن تلك النفقات تحملتها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وحدها.

وإذ نعتبر أن القرار السنوي هو النص الوحيد المخصص حصرا لتنظيم العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، من المؤسف أنه لا يدعو الدول الأعضاء إلى معالجة تلك المسألة فعلا. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسة مجلس الأمن الجديدة لمحاولة منع إمكانية تحمل الأمم المتحدة التكاليف الناجمة عن الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية تغتصب مسؤولية الجمعية العامة وحدها في النظر والموافقة على ميزانية المنظمة، على النحو المبين في المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي لا يقتصر على مواجهة المحكمة عبء العمل غير المسبوق، بل ترويج أعضاء مجلس الأمن في كثير من الأحيان لأفكار تقترح الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، يجب أن نفكر بموضوعية بشأن استدامة نظام تتحمل فيه تكاليف تنفيذ هذه الإحالات الأطراف في نظام روما الأساسي بمفردها.

وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الإحالات الصادرة عن مجلس الأمن، يجب أن يصاحبها وفاء بمسؤولية الأمم المتحدة في تقديم الدعم المالي لأعمال المحكمة. هذه المسألة هي أحد مؤشرات كثيرة على عدم التناقض بين المشاكل التي تواجهها المحكمة وهذا النص السنوي المتفاوض عليه. ونأمل أن نضاعف جهودنا خلال الدورة القادمة للجمعية العامة من أجل الاتفاق على نص تستحقه حقا المحكمة الجنائية الدولية.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): استمعنا خلال البيانات التي ألقيت مؤخرا إلى ما دفعني إلى إلقاء هذا البيان.

مجددا حاول ممثلا كوستاريكا وهنغاريا اليوم إقحام الحالة في بلدي سوريا في مناقشاتنا لهذا البند. يأتي هذا الإقحام في إطار توزيع للأدوار عهدناه بين بضعة من الوفود. لقد اعتدنا أن نشهد دائما توزيعا للأدوار بين بضعة وفود عند مناقشة كل ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. لقد تناسى الزميلان من كوستاريكا وهنغاريا أن بلديهما ودولا أخرى أعضاء في هذه المنظمة تدعي الحرص على العدالة الدولية تجاهلت مؤخرا ومن زمن ليس ببعيد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مؤكدة شهدتها الأراضي العربية المحتلة مؤخرا، والتزم بلداهما الصمت إزاءها وكذلك فعلت دول أخرى ترى في السياسة فن الغياب.

كنا نتمنى لو أن المتحدثين باسم كوستاريكا وهنغاريا طالبا بإحالة المسؤولين في حكومات الدول الداعمة للإرهاب الذي يشهده بلدي وهي حكومات دول معروفة تدعم الإرهاب في سوريا بالمال والسلاح وبالأفكار الهمجية التي لا تمت لأي دين ولا للإنسانية بصلة، كنا نتمنى لو أن هذين الوفدين طالبا بإحالة هؤلاء المسؤولين لهذه الدول المعروفة إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن هذا التسييس الذي تعتمده بعض الوفود والتعامل مع ما يسمى بالعدالة الدولية بانتقائية وبازدواجية للمعايير هو الذي أفقد مفاهيم العدالة النبيلة ثقة الكثير من وفود الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وأود أن أؤكد هنا مجددا أن حكومة سوريا تضطلع بمسؤولياتها في تحقيق العدالة وإنفاذ القانون وأن الشعب السوري، أقول الشعب السوري والسلطات السورية هي وحدها صاحبة الخيار والحق في اختيار ما تراه مناسبا من الإجراءات القضائية لمحاسبة المتورطين في

الأحداث التي يشهدها بلدي. ونؤكد أنه لا يحق لأي دولة، لأي دولة، أن تفرض على الشعب السوري خياراتها. إن على الدول الحريصة على الشعب السوري المساعدة ودعم جهود التسوية السلمية السياسية بقيادة سورية كما أكدت عليها قرارات مجلس الأمن.

لقد أشار المتحدث باسم كوستاريكا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية تواجه تحديات، نعم إنها تواجه تحديات وأبرز هذه التحديات هو ازدواجية المعايير والتسييس والنفاق الذي تعتمده بعض الدول في التعامل مع القضايا الدولية. لقد تحدث الزميل ممثل هنغاريا عن جرائم الإرهابيين في العراق. وكأن قتلهم للسوريين مباح ومشروع بنظره وركز على ضرورة حماية أتباع دين بعينه وحماية الأقليات.

وتناسى ضرورة حماية كل السوريين وكل العراقيين وكل البشرية من الإرهاب الأعمى الذي تدعمه بعض الدول وتتعامل معه دول أخرى، كدولته، بازدواجية.

نحن لا ننظر إلى المرء وفقا لدينه ولا بكونه ينتمي إلى أقلية أو أغلبية. كل سوري هو سوري وكل عراقي هو عراقي وكل إنسان هو إنسان أولا وقبل كل شئ. ندعو الوفدان إلى احترام الشعب السوري، واتخاذ مواقف تبرز هذا الاحترام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال.

البندان ١٢٥ (تابع) و ١٢٤ من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/68/L.42/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في جلستها العامة ٥٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في البند ١٢٥ من جدول الأعمال، بصورة مشتركة مع البندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال، واعتمدت القرار ٢٦٨/٦٨، في جلستها العامة ٨١ المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لكي تعرض مشروع القرار A/68/L.42/Rev.1.

السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار A/68/L.42/Rev.1، المعنون ”تعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“.

في السنوات الأخيرة، تعرض العديد من البعثات الدائمة للدول الأعضاء والدول المراقبة لدى الأمم المتحدة وموظفيها، للضرر الشديد بل والإهانة جراء القرارات التعسفية للعديد من المؤسسات المصرفية في مدينة نيويورك بإغلاق حساباتها المصرفية بصورة مفاجئة، ثم رفض الاستمرار في تقديم الخدمات لها. ونتيجة لذلك، فإن كرامة البعثات الدائمة المتضررة والأمم المتحدة ككل والتسيير العادي لمهامها تأثر سلبا. هذه الحالة غير العادية التي لا تتماشى بالمرة مع التيسيرات التي يتعين كفالتها للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة بموجب اتفاق البلد المضيف واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.

وبالنظر إلى خطورة الحالة وعدد البعثات المتأثرة، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن من الضروري تقديم مشروع قرار بهدف التوصل إلى حل طويل الأمد للمشكلة. في نيسان/أبريل، أجريت عملية مشاورات غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المهم التأكيد على أن جميع الأطراف المعنية شاركت وساهمت في مشروع القرار بروح بناءة وتعاونية. ونقر بمشاركة البلد المضيف للأمم المتحدة، الذي يملك السلطة التنظيمية على النظام المصرفي ونثق بأن هذه المشاركة ستستمر.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر بيلاروس جزيل الشكر لمشاركتها في تقديم مشروع القرار قيد النظر.

بعد أربعة أشهر من المشاورات، تم الاتفاق بصورة غير رسمية على نسخة منقحة من مشروع القرار A/68/L.42، وهي معروضة الآن على الجمعية العامة للنظر فيها. وأود أن أسلط الضوء على أن مشروع القرار يقر بالمشكلة ويلاحظ مع القلق الصعوبات التي تواجه البعثات الدائمة المتضررة وموظفيها، ولذلك يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا بشأن المسألة وما لها من أثر على كفاءة أداء تلك البعثات الدائمة.

ويطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن العلاقات المالية للأمانة العامة مع المؤسسات المصرفية في مدينة نيويورك، وأن يزود الدول الأعضاء والدول المراقبة بمعلومات عن الخيارات البديلة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية في مدينة نيويورك. وعلاوة على ذلك، يطلب مشروع القرار أن يتخذ البلد المضيف في أقرب وقت ممكن تدابير إضافية لمساعدة البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة وموظفيها في الحصول على الخدمات المصرفية الملائمة، ويؤكد أيضا أهمية كفالة سرية البيانات الشخصية والمعلومات المتعلقة بالأشخاص المتضررين جراء إغلاق الحسابات، ويدعو البلد المضيف إلى تقديم المعلومات ذات الصلة بشأن القواعد والنظم السارية على النظام المصرفي.

وفي الختام، فإن مشروع القرار قيد نظر الجمعية العامة سيتيح للمنظمة معرفة حجم المشكلة، وما يترتب عليها من آثار، وسيسهم بالتأكيد في اتخاذ التدابير اللازمة. وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى اعتماد مشروع القرار A/68/L.42/Rev.1 بتوافق الآراء، ومتابعة هذا الأمر خلال الدورة التاسعة والستين، كخطوة أولى نحو التوصل إلى حل دائم تمس الحاجة إليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.42/Rev.1، المعنون ”تعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.42/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.42/Rev.1 (القرار ٣٠٦/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢٤ و ١٢٥ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.